الفصل الثامن والثلاثون
تطور التعليم العالي في مصر

رفيقة حمود[١]

ملخص

تعالج الدراسة تطور مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في مصر، والعوامل السياسية والاجتماعية التي أثرت في ذلك، وتشير إلى أن تاريخ التعليم العالي في مصر يرجع إلى ما يزيد على ألف عام عندما أنشئ الجامع الأزهر عام ٩٦٩م، وأن التعليم الحديث بدأ مع بداية القرن التاسع عشر عندما أراد محمد علي إقامة نظام للتعليم الحديث لخدمة الأهداف العسكرية للدولة، فأنشئت المدارس الخصوصية (العالية) على النمط الأوروبي لتخصصات عديدة، وأرسِل الطلبة إلى الدول الأجنبية للدراسة ليحلوا محل الأساتذة والضباط الأجانب بعد عودتهم. تشير الدراسة إلى إنشاء "الجامعة المصرية" (١٩٢٥) كأول جامعة حكومية (جامعة القاهرة حاليا)، ثم تُتابِع حركة التوسع في إنشاء الجامعات الحكومية الأخرى، ثم افتتاح فروع لبعض كليات الجامعات في الأقاليم ما لبثت أن تحولت إلى جامعات مستقلة، بحيث أصبح عدد الجامعات الحكومية (١٩) جامعة. وتتتبَّع الدراسة تطور التعليم العالي الخاص الذي بدأ حين أنشأت الإرسالية الأميركية "كلية أسيوط" (١٨٦٥)، فالجامعة الأميركية (١٩٢٠)، ثم إنشاء الجامعات الخاصة الوطنية والأجنبية ابتداء من ١٩٩٦ بحيث أصبح عددها (٢١) جامعة، إضافة إلى المعاهد المتوسطة والعليا والأكاديميات الخاصة العديدة. ثم تتناول تطور عدد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي، وترصد العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية وجودة التعليم فيه، وتستعرض مشاريع إصلاحه.

مقدمة

تُعد مصر مهدا للتعليم العالي منذ أنشئت مكتبة الاسكندرية التي كانت بمثابة الجامعة في مصر القديمة. وقد تفاعلت بسبب موقعها الاستراتيجي مع عدة شعوب في الحقبة التي تهمنا، كالعرب والمماليك والعثمانيين والفرنسيين والإنجليز، فكان لكل منها أثره عليها اقتصاديا وثقافيا وتربويا، خاصة على التعليم العالي. وقد كُتبت مؤلفات ورسائل كثيرة حول تطور التعليم العالي في مصر، مثل عبد الكريم (١٩٣٨ و١٩٤٥)، والفقي (١٩٦٦)، و Heyworth-Dunne (١٩٦٨)، وأحمد وعلي (١٩٧٤)، وHyde (١٩٧٨)، و Cochran (١٩٨٦)، وعلي (١٩٩٥)، وعلي (٢٠٠٥)، وعمَّار (٢٠٠٥)، ووزارة التعليم العالي (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، ووزارة التعليم العالي (Ministry of Higher Education, 2008-a)، وتناول آخرون تطور جامعة معينة مع تعرضهم لنشأة وتطور جامعات أخرى، مثل: أحمد (١٩٩٤)، والبيلي (٢٠٠٢)، وريد (٢٠٠٧)، وزيتون (٢٠٠٨).

أولا: نظرة تاريخية

يتفق المؤلفون أن تاريخ التعليم العالي في مصر يرجع إلى ما يزيد على ألف عام عندما أنشأ الفاطميون الجامع الأزهر في القاهرة عام ٩٦٩م، ليكون مركزا للصلاة والدعوات والخطب والقضاء وتلاوة الأوامر والمنشورات. وما لبث أن أصبح مركزا للحلقات العلمية والأدبية والدراسة، وتحوَّل إلى ما يمكن اعتباره أول فكرة متماسكة للجامعة تُدرَّس فيه بشكل أساسي العلوم الدينية واللغوية، إلى جانب المنطق والرياضيات ومبادئ الهندسة وغيرها. وما لبث أن اكتسب شهرة واسعة كمركز

(١) د. رفيقة حمود، خبيرة تربوية، حائزة على شهادة الدكتوراه في علم النفس-علوم التربية من جامعة السوربون - باريس في العام ١٩٦٩. البريد الالكتروني: rhammoud@internetegypt.com

للدراسة الجامعية، واجتذب كثيرا من الطلاب من أنحاء واسعة من العالمين العربي والإسلامي الذين كانوا يدرسون بالمجان، وتُخَصَّص لهم نفقة وطعام طوال مدة الدراسة. وقد تعهده الخلفاء والسلاطين والأمراء المتعاقبون والأثرياء بالتجديد والإصلاح والوقفيات للإنفاق عليه وعلى طلابه (لمزيد من التفاصيل: عنان، ١٩٥٨).

وقد تأثر الجامع الأزهر خلال مسيرته بالأوضاع السياسية والاجتماعية التي كانت تمر بها مصر. فعندما فتحها العثمانيون عام ١٥١٧، حدث تدهور كبير في كافة مجالات الحياة، ومنها التعليم، مما أضعف الأزهر. واستمر التدهور حتى عام ١٧٩٨ حين دخلت الحملة الفرنسية مصر حاملة معها الكثير من مظاهر الحياة الأوروبية، ومستقدمه علماء قاموا بأبحاث حول مختلف مظاهر الحياة، وتركوا بصماتهم على المفكرين والمثقفين. وبعد خروجهم، عينت الدولة العثمانية محمد علي واليا على مصر (١٨٠٥-١٨٤٨)، فأراد تحويل مصر إلى دولة حديثة قوية سياسيا واقتصاديا وعسكريا تستند إلى جيش قوي. ورأى أن ذلك يحتاج إلى تطوير التعليم لتوفير المهندسين والأطباء والصيادلة والبيطريين والضباط وغيرهم، فأهمل الأزهر، واقتطع من مخصصاته المالية ووضع يده على أوقافه، وأنشأ عوضا عنه المدارس الخصوصية (العالية) على النمط الأوروبي، والمدارس العسكرية لتخريج الفنيين والضباط، واستعان بأساتذة وضباط أوروبيين، فأرسى بذلك الدعائم الأساسية التي قام عليها التعليم الجامعي في مصر. كما ابتعث الطلبة المصريين إلى أوروبا لدراسة تخصصات معينة ليحلوا محل الأساتذة والضباط الأجانب بعد عودتهم، وليقوموا بمهمة ترجمة العلوم من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية.

وفي عام ١٨٣٨، خشيت الدول الأوروبية من قوة محمد علي العسكرية، فعملت على إخضاعه سياسيا عن طريق معاهدة لندن عام ١٨٤٠، ومنحته حكم مصر وراثيا، ولكنها قضت بتخفيض عدد الجيش المصري، وفتحت الباب أمام البضائع الأوروبية، فقلّت قدرة الصناعات المحلية على مواجهة المنافسة، وأدى ذلك إلى ضرب الصناعة. ونتيجة للتدهور السياسي والاقتصادي حصلت نكسة للتعليم.

وعندما تولى الحكم عباس الأول (١٨٤٨-١٨٥٤)، ثم سعيد (١٨٥٤-١٨٦٣) حصل تدهور كبير في التعليم حيث تم استدعاء معظم البعثات من الخارج، وأغلقَت معظم المدارس العليا، واهتم سعيد بالمدارس التي أنشأتها الجاليات الأجنبية والإرساليات التبَشيرية، ومنحها الأراضي والمساعدات المالية الضخمة، وتم الانفتاح على الدول الغربية من معظم النواحي.

لكن عندما تولى الحكم الخديوي اسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) حظي التعليم بقسط كبير من الاهتمام بتأثير شخصيات مخلصَة من المصريين الذين احتكوا بالحضارة الأوروبية. فبدأت حملة لتحديث الأزهر، وصدرت قرارات عديدة خاصة به اشترطت عقد امتحان شفهي للحصول على "شهادة العالمية" (الدكتوراه حاليا) بعد دراسة ١٢ سنة، وتمت إضافة بعض المواد الحديثة إلى مواده، كالجبر والهندسة والجغرافيا ومبادئ الطبيعة والكيمياء، وجعلت له مجلسا يشرف على شؤونه، ومكتبة مركزية، وجدول رواتب منتظمة. وتم إحياء المدارس الخصوصية (العالية)، وعادت الحكومة إلى إيفاد البعثات إلى أوروبا، كما جرى الاهتمام بالمدارس الابتدائية والتجهيزية (الإعدادية والثانوية) لتغذية المعاهد العليا. وفي الوقت نفسه، نشطت الحركة الثقافية، وتأسست الجمعيات العلمية، ودار الكتب. إلا أن سوء الإدارة المالية لإسماعيل وإسرافه واقتراضه من الأجانب، فتح الباب أمام التدخل السياسي، فقامت بريطانيا وفرنسا بعزله عام ١٨٧٩ وتولية توفيق، وقام أحمد عُرابي المناوئ للعثمانيين

والأوروبيين بثورة انتهت بالاحتلال البريطاني الذي استمر سبعين عاما.

وفي عهد الاحتلال البريطاني لمصر (١٨٨٢-١٩٥٢)، شهد التعليم فترة ركود أخرى، حيث قلص الاحتلال الاهتمام بالتعليم العالي وجعله بمصروفات -بعد أن كان مجانيا منذ أيام محمد علي- وقاصرا على طبقة اجتماعية معينة من الموظفين الحكوميين والإقطاعيين والرأسماليين. وكان كثير من الوظائف القيادية والفنية الكبيرة تسند إلى الأجانب. وتعددت الثقافات الوافدة على مصر التي أنشأت مدارسها وتنافست في الترويج لثقافاتها.

وفي مطلع القرن العشرين، نما الكفاح الوطني ضد الاحتلال البريطاني وسياسته التعليمية، واشتد الهجوم على استخدام اللغة الإنجليزية كلغة تعليم، فألغيت عام ١٩٠٧. وساعدت البعثات إلى أوروبا واستقدام الأساتذة الأجانب على توفير فرص أكبر لتطور التعليم العالي فأنشئت مدارس عليا صناعية وزراعية، ونما عدد طلبة تلك المدارس.

وفي هذا الإطار ظهرت فكرة تأسيس "الجامعة الأهلية"، وقام الشعب بالإنفاق عليها من خلال اكتتاب عام تم خلاله جمع التبرعات والهبات والكتب والمجوهرات وتخصيص الأراضي، وبدأت الدراسة فيها عام ١٩٠٨. وكانت في أول عهدها فضفاضة التنظيم، وتعرضت للانتقاد، فأنشأت عام ١٩١٠ شعبة للآداب، عينت لها مجلس كلية وعميدا، وأصبح الحصول على الشهادة الثانوية شرطا للالتحاق بها، وحددت مدة الدراسة بأربع سنوات يمكن للطالب في نهايتها التقدم لشهادة "العالمية" (الدكتوراه). وفي عام ١٩١٥، أنشئ قسم العلوم الاقتصادية والمالية وحددت فيه الدراسة بعامين. وكانت الرسوم معتدلة في أول عهد الجامعة، ثم ارتفعت ارتفاعا باهظا عام ١٩١٠، فتناقص الحضور بشكل حاد (ريد، ٢٠٠٧). وقد قبلت الجامعة التحاق الفتيات، فشهدت المحاضرات في العام الأول حضور ٣١ طالبة يحضرن مع الطلاب دون إعلان. ومع نهاية عام ١٩٠٩، افتتح قسم للطالبات. وأمام اعتراض بعض المسؤولين، أغلقت الجامعة قسم الطالبات في ١٩١٢، إلا أن بعض الأجنبيات كن يحضرن إلى جانب الطلاب (ريد، ٢٠٠٧). وكانت النساء قد شاركن في عام ١٩١٩ في حركة الاحتجاج على الحكم البريطاني، وخُضن معركة للمطالبة بالالتحاق بالجامعة، فبدأ التحاقهن -ولو ببطء- بكليتي الحقوق والعلوم وبالمدرسة العليا للتجارة ودار العلوم (ريد، ٢٠٠٧).

وفي عام ١٩٢٥ صدر مرسوم بقانون بإنشاء "الجامعة المصرية" مكونة من أربع كليات، كأول جامعة حكومية، وضُمت إليها "الجامعة الأهلية"، واستمرت بتقاضي المصروفات. وفي عام ١٩٣٥، صدر المرسوم الملكي بقانون بإدماج المدارس العليا للهندسة والزراعة والتجارة والطب البيطري ومعهد الأحياء المائية إلى الجامعة المصرية، التي تغير اسمها في عام ١٩٤٠ ليصبح "جامعة فؤاد الأول". وفي عام ١٩٥٢ صدر مرسوم بتعديل اسم الجامعة مجددا ليصبح "جامعة القاهرة". وقد تأثرت هذه الجامعة بالتغيرات الثقافية والسياسية والاجتماعية التي حصلت في المجتمع المصري، وتداخلت فيها الحياة الجامعية مع الحياة السياسية. وتتابع فيها افتتاح الكليات والفروع، وأصبحت تمنح كافة الدرجات العلمية، كما أنشئ لها فرع في الخرطوم ما زال قائما حتى الآن.

وسبق ذلك بقليل صدور قرار عام ١٩٣٠ أصبح الأزهر بموجبه رسميا جامعة، وتعددت كلياته، وأصبح يمنح درجات علمية معادلة للماجستير والدكتوراه. وفي عام ١٩٦١ تمت إعادة تنظيم جامعة الأزهر، وأصبحت جامعة حكومية، وأصبحت ميزانيتها ضمن موازنة الدولة، وأضيفت إليها كليات للطب والهندسة والزراعة والتجارة والعلوم، وكلية للبنات، وتم توحيد الدرجات العلمية.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية حدث توسع في التعليم العالي، فأنشئت "جامعة فاروق الأول"

(١٩٤٢) التي أصبح اسمها "جامعة الاسكندرية" بعد ثورة عام ١٩٥٢ (أحمد ١٩٩٤، وريد ٢٠٠٧)، وشهدت بعد ذلك نموا كبيرا بإنشاء كليات عديدة تمنح كافة الدرجات العلمية، وأنشئت لها فروع في الدلتا، كما أنشئت "جامعة بيروت العربية" عام ١٩٦٠ كفرع لها، فامتدت مناهج التعليم المصري وتقاليد التدريس فيه إلى لبنان.

ولمواجهة الإقبال المتزايد من الشباب على التعليم العالي أنشئت في القاهرة "جامعة ابراهيم باشا الكبير" (١٩٥٠) ضمت عند إنشائها مجموعة من المعاهد العليا التي تم تطويرها، وتم تعديل اسمها بعد الثورة إلى "جامعة عين شمس"، سرعان ما تطورت لتضم كافة التخصصات، ولتمنح كافة الدرجات العلمية.

ثانيا: التعليم العالي الحكومي بعد ١٩٥٢

١. الجامعات الحكومية

حدثت تغيرات جذرية في المجتمع المصري بعد قيام ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢، فأعلن النظام الجمهوري، واتجهت الثورة إلى تبني الاشتراكية، وتذويب الفوارق بين الطبقات، وقامت مشَروعات اقتصادية كبيرة... وانعكس ذلك على التعليم، فقام نظام تعليمي يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وأقرَّت مجانية التعليم العالي، فأفسح ذلك المجال أمام أبناء شرائح اجتماعية دنيا للالتحاق به، وارتفع عدَد المسجلين في الجامعات ارتفاعا كبيرا حيث بلغ عددهم ١٢٤,٠٠٠ عام ١٩٦٥ مقابل ٤١,٠٠٠ عام ١٩٥٢ (علي ١٩٩٥، ص٢٢١). وصاحب ذلك ابتعاث أعداد كبيرة للخارج للحصول على الدكتوراه، كما صدر قرار ضمان تعيين خريجي التعليم المتوسط والعالي في القطاع الحكومي والعام، فزاد اهتمام مختلف الفئات الاجتماعية بالالتحاق بالتعليم العالي لوجود وظائف لخريجيه.

وصدر قانون موحَّد للجامعات المصرية عام ١٩٥٤ بهدف إعادة تنظيمها والتنسيق بينها (علي، ٢٠٠٥)، وتوسعت الدولة بإنشاء الكليات والمعاهد العالية لإعداد المختصين والفنيين الذين تحتاج إليهم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي عام ١٩٥٧ بدأت الدراسة في "جامعة أسيوط"، كأول جامعة في صعيد مصر، وذلك في كليتين استكملتا تدريجيا بكليات أخرى، ثم افتتح لها فروع في مدن صعيدية أخرى.

وابتداء من عام ١٩٦٣، سعت الحكومة المصرية إلى إنشاء فروع في الأقاليم من بعض كليات جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية والأزهر. وفي السبعينيات، حدث توسع كبير وسريع في التعليم العالي حيث صدرت قوانين لتحويل الفروع في الأقاليم إلى جامعات مستقلة، فأنشئت جامعات: طنطا (١٩٧٢)، والمنصورة (١٩٧٢)، والزقازيق (١٩٧٤)، وحلوان (١٩٧٥)، والمنيا (١٩٧٦)، وغيرها. واتسعت رقعة الجامعات الحكومية في السنوات الأخيرة بإنشاء جامعات جديدة بحيث أصبح عددها (١٩) جامعة، تطورت لتضم كليات متعددة، ولتمنح كافة الدرجات العلمية. ونجم عن ذلك نمو حجم الطلاب بشكل كبير، واستفادت الإناث من ذلك لأن الانتقال إلى المدن البعيدة كان يشكل عقبة كبيرة أمام التحاقهن بالجامعة (جدول ١).

جدول ١ : الجامعات الحكومية المصرية تاريخ إنشائها، عدد كلياتها، وعدد طلابها والدرجات العلمية التي تمنحها

اسم الجامعة	تاريخ الانشاء	عدد الكليات والمعاهد [٢]	عدد الطلاب عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ [١]			الشهادات التي تمنحها			
			المجموع	الاناث		(١)	(٢)	(٣)	(٤)
				عدد	٪				
جامعة الأزهر	٩٧٢	٦٨ [٣]	٣٢٢,٨٣٦	١١٣,٠٧٨	٣٥.٠	√	√	√	√
جامعة القاهرة	١٩٢٥	٢٥	٢٩٥,٧٧٤	١٣٥,٩٣٥	٤٦.٠	√	√	√	√
جامعة الاسكندرية	١٩٤٢	١٨	١٨١,٢٨٧	٩٧,٨٩١	٥٤.٠	√	√	√	√
جامعة عين شمس	١٩٥٠	١٩	١٨٥,٦٠٤	١٠١,٢٥٦	٥٤.٦	√	√	√	√
جامعة أسيوط	١٩٥٧	١٧	٧٢,٧٧٤	٣٣,٤٧١	٤٦.٠	√	√	√	√
جامعة طنطا	١٩٧٢	١٣	٩٨,٦٦٨	٥٠,٧٣٥	٥١.٤	√	√	√	√
جامعة المنصورة	١٩٧٢	١٧	١٢٧,٢٩٧	٧٢,٩٤٢	٥٧.٣	√	√	√	√
جامعة الزقازيق	١٩٧٤	١٩	١٠٣,٨٩٧	٥٧,٠٥٠	٥٤.٩	√	√	√	√
جامعة حلوان	١٩٧٥	٢٠	١٠٠,٨٣٢	٥٤,١١١	٥٣.٧	√	√	√	√
جامعة المنيا	١٩٧٦	١٦	٤٩,١٧١	٢٧,٠٦٥	٥٥.٠	√	√	√	√
جامعة المنوفية	١٩٧٦	٢٢	٧٤,٥٥٣	٣٦,٨٩٤	٤٩.٥	√	√	√	√
جامعة قناة السويس	١٩٧٦	٢٥	٥١,٩٠٦	٢٦,٢٨٧	٥٠.٦	√	√	√	√
جامعة جنوب الوادي	١٩٩٤	١٦	٤٤,٠٩٩	٢٥,٧٥٢	٥٨.٤	[٤]			
جامعة بنها	٢٠٠٥	١٤	٦٣,١٤١	٢٩,٩٠٩	٤٧.٤	√	√	√	√
جامعة الفيوم	٢٠٠٥	١٣	٢٥,١١٦	١٤,٦٤٤	٥٨.٣	√	√	√	√
جامعة بني سويف	٢٠٠٥	١١	٤٤,٩٥١	١٩,٢٥٣	٤٢.٨	[٥]			
جامعة كفر الشيخ	٢٠٠٦	٨	٢٥,٢٠٤	١٤,٨١٣	٥٨.٨	[٦]			
جامعة سوهاج	٢٠٠٦	٨	٣٢,٢٦٤	١٧,٩٥٩	٥٥.٧	[٧]			
جامعة دمنهور	٢٠١٠	١٢	--	--	--				
المجموع			١,٨٩٩,٣٧٤	٩٢٩,٠٤٥	٤٨.٩				

(١): ليسانس أو بكالوريوس، (٢) دبلوم دراسات عليا، (٣) ماجستير، (٤) دكتوراه

المصادر: وزارة التعليم العالي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، والمطابع الأميرية، ٢٠٠٩.

(١) جداول إحصائية من: وزارة التعليم العالي، وحدة إدارة المشروعات، وحدة التخطيط الاستراتيجي.

(٢) عن: المطابع الأميرية٢٠٠٩، ما عدا جامعة الأزهر، وهي لا تتضمن فروع الجامعات.

(٣) ٤٣ للبنين و٢٥ للبنات، عن: وزارة التعليم العالي، ٢٠١٠.

(٤) تمنح الكليات التالية كافة الدرجات العلمية: في قِنا: الآداب، العلوم، الطب البيطري، التربية، التربية النوعية، وفي أسوان: العلوم، والهندسة والتربية والخدمة الاجتماعية، وفي الأقصر: الفنون الجميلة. في حين يمنح المعهد العالي للطاقة درجتي دبلوم الدراسات العليا والماجستير فقط.

(٥) تمنح كليات: الآداب والحقوق والتجارة والعلوم كافة الدرجات العلمية، في حين تمنح الكليات الأخرى درجة البكالوريوس فقط.

(٦) تمنح كليات: الزراعة والتربية والطب البيطري والتربية النوعية كافة الدرجات العلمية، في حين تمنح الكليات الباقية درجة الليسانس أو البكالوريوس فقط.

(٧) تمنح كليات: الآداب والتجارة والعلوم والطب والتربية كافة الدرجات العلمية، في حين تمنح الكليات الباقية درجة البكالوريوس فقط.

ولتخفيف الضغط على الجامعات، بدأ منذ عهد الثورة تطبيق "نظام الانتساب" في الكليات الحكومية النظرية والإنسانية، الذي يسمح للطلبة بالتسجيل في الجامعات رغم حصولهم على مجاميع في الثانوية العامة أقل من طلبة الانتظام، مع تأدية الامتحانات دون حضور المحاضرات. كما أنشئ نظام "التعليم المفتوح" لتحسين المستوى العلمي والمهني للطلاب الذين فاتهم قطار التعليم العالي ومضى على حصولهم على الثانوية العامة خمس سنوات على الأقل. وتمنح الجامعات في هذين النظامين درجة البكالوريوس أو الليسانس.

كما بدأ بعض الكليات الحكومية بتقديم برامج "متميزة" تقدَّم بلغة أجنبية، الإنجليزية غالبا والفرنسية أحيانا، موازية للبرامج التي تقدم باللغة العربية، وذلك كعامل جذب للطلاب تمشيا مع التطورات العالمية التي طرأت على عالم العمل، والتي جعلت إتقان اللغة الأجنبية شرطا أساسيا للوصول إلى الوظائف المهمة، والأكثر عائدا ماديا، شرط أن يكون الطلاب قادرين على تحمل مصروفاتها المرتفعة. وقد بدأ هذا النظام على نطاق ضيق بادئ الأمر، ولكنه انتشر بسرعة ليشمل كافة الجامعات الحكومية تقريبا (زيتون، ٢٠٠٨). وتم تبرير المصروفات بما تتطلبه الدراسة باللغة الأجنبية من تكلفة إضافية (عمار، ٢٠٠٥).

يتولى "المجلس الأعلى للجامعات" تخطيط السياسة العامة للجامعات الحكومية والبحث العلمي فيها والتنسيق بينها في أوجه نشاطها المختلفة بما يتفق مع حاجات الدولة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية، ووضع النظم الخاصة بتقويم وتطوير الأداء الجامعي، يشكله ويرأسه وزير التعليم العالي ويضم رؤساء الجامعات وأعضاء ذوي خبرة في التعليم العالي (المطابع الأميرية، ٢٠٠٩).

ويقوم "مكتب التنسيق" منذ عام ١٩٥٢ بتوزيع الطلاب على الكليات والجامعات والمعاهد العليا وفقا لمجموع درجاتهم في امتحان الثانوية العامة، بحيث تكون أولوية الالتحاق لأصحاب المجاميع الأعلى. وتأتي عادة كليات الطب والكليات المماثلة كالصيدلة وطب الأسنان في المرتبة الأولى، تليها الهندسة، ثم الكليات الأخرى وفقا لعدد الأماكن في كل كلية، والذي يحدد سلفا.

٢. الأكاديميات والمعاهد العليا والكليات التكنولوجية الحكومية

إلى جانب الجامعات، أنشئت في مصر العديد من الأكاديميات والمعاهد العليا والكليات التكنولوجية الحكومية، كأكاديمية السادات للعلوم الإدارية التي تتبع رئيس مجلس الوزراء، ولها فروع عديدة في عدة مدن وتمنح كافة الدرجات العلمية، وأكاديمية الفنون التي أنشأتها وزارة الثقافة كإحدى مؤسسات التعليم الجامعي المتخصصة في تدريس الفنون (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٧-٢٠٠٨)، وأكاديميات الشرطة والجيش، والمعاهد العليا لإعداد الفنيين في الصناعة والتجارة والزراعة والصحة التي أصبحت تتبع وزارة التعليم العالي بعد إنشائها عام ١٩٦١، والتي ضم بعضها إلى الجامعات، ويمنح بعضها درجة البكالوريوس، وبعضها الآخر درجة الدبلوم. وتركز هذه المعاهد على المهارات العملية للوفاء ببعض احتياجات المشروعات والمؤسسات الإنتاجية والصناعية والمعمارية (عمَّار، ٢٠٠٥). هذا بالإضافة إلى المعاهد الفنية المتوسطة التي تعد الفنيين في الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة والخدمة الاجتماعية والصحافة وغيرها، وتكون الدراسة فيها لمدة سنتين، وتمنح دبلوم المعاهد الفنية للشُعَب المختلفة (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨).

ثالثا: تطور التعليم العالي الخاص

١. الجامعات الخاصة

بدأت الإرسالية الأميركية عملها في مصر عام ١٨٥٤، فأنشأت مدارس خاصة ابتدائية وثانوية. وفي

عام ١٨٦٥، أنشـأت "كلية أسـيوط" وكان منهجها يشـمل مواد فوق مرحلة التعليم الثانوي. واسـتمرت الإرسـالية فـي مصر في عهد الاحتلال البريطاني الذي سـاعدها على توسـيع أنشـطتها التعليمية. وبعد الحرب العالمية الأولى، بدأت فكرة إنشاء كلية بروتستانتية لتقديم تعليم عال يكون امتدادا للتعليم الذي تقدمه "كلية اسـيوط". وكانت المشـكلة المالية هي كبرى العقبات التي واجهَت المشـروع، فبدأ أعضاء الإرسـالية يجمعـون التبرعات من رجـال الأعمال والعائـلات الأميركية المحبة للإحسـان. وما أن بدأ المشروع بالانطلاق حتى قامت الحرب العالمية الأولى، فأدى ذلك إلى تلكؤ المشروع . وعقب انتهاء الحرب عام ١٩١٩، تم منح رخصة الجامعة الأميركية من مجلس التربية في مقاطعة كولومبيا بالولايات المتحـدة الأميركيـة، ووافقت بريطانيا على إنشـائها، فافتُتحت عام ١٩٢٠، وكانت علاقات مؤسسـيها مـع الحكومـة في مصر طيبة، كما دعمتها الطبقة العليا مـنَ المجتمع المصري ماديا ومعنويا. وقد بدأت عملها بكلية الآداب والعلوم، وكان القسـم التمهيدي يماثل الدراسـة في المرحلة الثانوية، وأطلق عليه "كليـة المبتدئيـن" (Junior College) يلتحـق بعـده الطالب بالدراسـة الجامعية في "كلية الراشـدين" (Senior College) حيـث كانـت الدراسـة تمتـد لأربع سـنوات، وتمنح الطالب درجـة البكالوريوس في الآداب أو العلوم حسـب اختياره. ثم أنشـئ "قسم الدراسات الشـرقية" (١٩٢٢)، وتطورت كليات الجامعـة الأميركيـة ومعاهدها ومراكزها وأقسـامها الأكاديمية ومناهجها تدريجيـا، وكانت تختلف في نظامها وروحها الديموقراطية عن أية مؤسسـة تعليمية في القاهرة (البيلي، ٢٠٠٢). ومنذ الخمسـينيات من القرن العشـرين لقيت الجامعة اهتماما من الدوائر الرسـمية المصرية والأميركية (ريد، ٢٠٠٧، ص ٢٨٨)، وعدَّلـت أهدافهـا لتتكيـف مع مجتمع الثـورة وحاجاتـه المتغيرة، وحدَّثت المقـررات لمواكبة التطـور العلمي، ولتنميـة التفكير الناقد والتعبير وممارسـة الديموقراطية لدى الطلاب بمشـاركتهم في تطوير الجامعة وتحسين أساليبها.

وقـد تأثرت الجامعة الأميركية بالنتائج السـلبية للعدوان الثلاثي على مصـر عام ١٩٥٦، وبالعدوان الإسـرائيلي عـام ١٩٦٧، حيـث رحـل أعضاء هيئـة التدريـس الأجانب فـي المرتين. ولكـن، لما كان المسؤولون المصريون يقدِّرون عمل الجامعة الأميركية ودورها السياسي فقد اعترفوا رسميا بشهاداتها (١٩٧٤)، ومنحوهـا وضعا خاصا بحيث أصبحت المؤسسـة التربوية الأجنبيـة الوحيدة التي تدار فعليا دون إشـراف مـن الحكومـة المصريـة. وقد أبقـت الجامعة مصروفاتهـا مرتفعة رغم ظـروف المجتمع الجديدة، فأكدت التمايز الطبقي لطلابها.

ومع تحول مصر في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ من الاشتراكية إلى الرأسمالية، وانفتاحها على الولايات المتحـدة الأميركية والـدول الأوروبية، وتحولها إلـى الاقتصاد الحر الذي فتح باب الاسـتثمار للقطاع الخـاص والأجنبـي في مختلـف المجـالات، ازداد الطلب على خريجـي الجامعة الأميركيـة لتمكنهم مـن اللغة الإنجليزيـة اللازمة للمشـروعات الجديدة. بالإضافة إلـى ذلك، واسـتجابة لضغوط "الطبقة الجديدة" في المجتمع المصري التي أرادت تعليم أبنائها في مؤسسـات "خاصة" متميزة، أو لأن هؤلاء الأبناء لا يسـتطيعون الحصول على المعدلات التي تسـمح لهم بالالتحـاق بكليات "القمة" الحكومية، شجعت الدولة التوسع بالتعليم الجامعي والعالي الخاص، فصدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الجامعـات الخاصة للإسـهام في رفع مسـتوى التعليم والبحـث العلمي، وتوفيـر التخصصات العلمية التـي تلبي احتياجات المجتمع المتطورة دون أن تكرر تخصصات الجامعات الحكومية، على أن يكون رئيـس الجامعـة مصريا، يتـم تعيينه لمدة أربع سـنوات قابلة للتجديد بعـد موافقة وزيـر التعليم العالي، ويعيـن الوزير مستشـارا للجامعـة يكون ممثلا له ويكون عضـوا بمجلس الجامعة. وقـد نصت اللائحة التنفيذية للقانون على تشكيل "مجلس الجامعات الخاصة" برئاسة الوزير يختص بوضع السياسة العامة للتعليم الجامعي الخاص في إطار التخطيط العام للتعليم العالي بما يتفق مع حاجات البلاد، والتنسـيق

فيما بين الجامعات الخاصة وفيما بينها وبين الجامعات الحكومية، ومتابعة نشاط الجامعات الخاصة وتقييم أدائها (المطابع الأميرية، ٢٠٠٩).

وبناء على هذا القانون صدرت عام ١٩٩٦ أربعة قرارات جمهورية قضت بإنشاء أربع جامعات خاصة، وتوالت بعدها قرارات جمهورية أخرى أنشأت ٦ جامعات عام ٢٠٠٦، تلتها جامعات أجنبية متعددة، بحيث أصبح عدد الجامعات الخاصة (٢١) جامعة، تخضع جميعها لقانون الجامعات الخاصة نفسه، ما عدا الجامعة الأميركية، ولا تختلف الجامعات الأجنبية عن غيرها من الجامعات الخاصة إلا بقيامها بالتدريس بلغة الدولة التي تنتمي إليها وتحمل اسمها (الألمانية، الفرنسية، إلخ.)، أو تقوم بتدريس هذه اللغة إلى جانب اللغة الإنجليزية التي تعتبر اللغة الرسمية للجامعات الخاصة. ويقوم نوع من التعاون بين الجامعات الخاصة والحكومية، يتم بمقتضاه السماح بالندب الجزئي أو الكامل لأعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الحكومية للعمل في الجامعات الخاصة والمشاركة في أعمال الامتحانات والتصحيح [١]. ويبين الجدول ٢ تاريخ إنشاء الجامعات الخاصة وعدد كلياتها وطلابها والدرجات العلمية التي تمنحها.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم تزايد عدد الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة، فإن نسبتهم عام ٢٠٠٩ لم تتعد ٢.٣٪ من إجمالي عدد الطلاب المسجلين في المرحلة الجامعية الأولى في مصر، و٠.٥٪ من إجمالي طلبة الدراسات العليا (جدول رقم ٤)، نظرا لمحدودية القدرة الاستيعابية لهذه الجامعات.

جدول ٢: الجامعات الخاصة وتواريخ إنشائها وأعداد كلياتها وطلابها والشهادات التي تمنحها

اسم الجامعة	تاريخ الإنشاء	عدد كلياتها	عدد الطلاب عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩[٢]			الشهادات التي تمنحها [١]			
			المجموع	الاناث		(١)	(٢)	(٣)	(٤)
				عدد	٪				
الجامعة الأميركية بالقاهرة-القاهرة	١٩١٩	٣ [٣]	٤,٥٣٠	٢,٣٣٨	٥١.٦	√	√	√	–
جامعة [٥] سنجور – الإسكندرية	١٩٩٠	٤ [٤]	--	--	--	دبلوم الدراسات المهنية المتعمقة			
جامعة ٦ أكتوبر [٧] – ٦ أكتوبر	١٩٩٦	١٤ [٦]	١٣,٥٦٩	٤,١٥٢	٣٠.٦	√	–	–	–
جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب- ٦ أكتوبر	١٩٩٦	٨	٦,٣٩٩	٢,٥٠٤	٣٩.١	√	–	–	–
جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا- ٦ أكتوبر	١٩٩٦	١١ [٩]	١٢,٧٨٨	٣,٦٩٠	٢٨.٩	√ [٨]	–	–	–
جامعة مصر [١٠] الدولية – القاهرة	١٩٩٦	٦	٥,٨٢١	٣,٠٢٨	٥٢.٠	√	–	–	–
الجامعة الفرنسية في مصر [١١]– الإسكندرية	٢٠٠٢	٣	٤٢١	٢٤٥	٥٨.٢	√	–	–	–
الجامعة الألمانية في القاهرة [١٢] – القاهرة	٢٠٠٢	٦	٣,٩٨٠	١,٩٨٨	٤٩.٩	√	لديها كلية للدراسات العليا		
الجامعة البريطانية في مصر [١٣] – مدينة الشروق	٢٠٠٥	٤	١,٧٦١	٥٤٤	٣٠.٩	√	–	–	–

(١) تم الاعتماد في معظم أجزاء هذا القسم على البيانات الواردة في وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، والمطابع الأميرية، ٢٠٠٩

جامعة الأهرام الكندية [١٤] – ٦ أكتوبر	٢٠٠٤	٤				√			
الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات–القاهرة	٢٠٠٤	٤	١,١١١	٣٥١	٣١.٦	√			
جامعة سيناء [١٥]– العريش	٢٠٠٥	٧	٢,١٣٢	٧٧٦	٣٦.٤	√			
جامعة فاروس [١٦] – الإسكندرية	٢٠٠٦	١١	٢,٩٠٩	١,٢٨٣	٤٤				
جامعة النهضة– بني سويف	٢٠٠٦	٦	--	--	--				
جامعة المستقبل – القاهرة	٢٠٠٦	٦	٥٠٩	٢٥٣	٤٩.٧				
جامعة النيل– الجيزة	٢٠٠٦	٥ [١٧]	--	--	--				
الجامعة المصرية الروسية– مدينة بدر–القاهرة	٢٠٠٦	٣	٨٧٢	٣٥٤	٤٠.٦				
جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا– الدقهلية	٢٠٠٧	٣	--	--	--				
الجامعة العربية المفتوحة [١٨]– القاهرة	٢٠٠٢		--	--	--				
الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني– القاهرة	٢٠٠٨	٣ [٢٠]	٢٥٠ [١٩]	--	--	√	√	–	–
الجامعة اليابانية للعلوم والتكنولوجيا [٢٢] – برج العرب، الإسكندرية	٢٠٠٩	[٢١]	--	--	--	–	–	√	√
المجموع			٥٧،٠٥٢	٢١،٥٠٦	٣٧,٧				

(١): ليسانس أو بكالوريوس، (٢) دبلوم دراسات عليا، (٣) ماجستير، (٤) دكتوراه

المصادر: وزارة التعليم العالي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ والمطابع الأميرية، ٢٠٠٩ (نصوص قرارات إنشاء الجامعات الخاصة).

(١) نصت قرارات إنشاء الجامعات الخاصة في ضوء القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ على أن تمنح هذه الجامعات كافة الدرجات العلمية، إلا أنها في الواقع لم تنفذ ذلك حتى الآن، وفقا لما ورد في دليل وزارة التعليم العالي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨.
(٢) جداول إحصائية من: وزارة التعليم العالي، وحدة إدارة المشروعات، وحدة التخطيط الاستراتيجي.
(٣) بالإضافة إلى ٥١ مركزا ومعهدا ووحدة دراسية.
(٤) أقسام علمية وليس كليات وفقا لما جاء في دليل وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٧–٢٠٠٨ .
(٥) http://www.usenghor-francophonie.org .
(٦) بالإضافة إلى ٥ وحدات بحثية.
(٧) وزارة التعليم العالي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨.
(٨) تمنح في كلية العلوم الطبية درجات البكالوريوس والدبلوم والماجستير والدكتوراه .
(٩) بالإضافة إلى ٥ وحدات بحثية.
(١٠) http://www.miuegypt.edu.e .
(١١) http://portal.ufe.edu.eg/spip/Historique.html .
(١٢) http://www.guc.edu.eg .
(١٣) http://www.bue.edu.eg .
(١٤) http://www.acu.edu.eg .
(١٥) شمال سيناء: http://www.su.edu.eg .
(١٦) http://www.pua.edu.eg .
(١٧) بالإضافة إلى ٣مراكز بحثية.
(١٨) فرع مصر
(١٩) عن: جريدة الأهرام، ١٢/ ١٠/ ٢٠١٠.
(٢٠) تقدم برنامجين وسوف يبدأ تقديم برنامج لدبلوم الدراسات العليا بالتربية في أكتوبر ٢٠١٠/ ٢٠١١.
(٢١) تخصصات هندسية متنوعة.
(٢٢) www.ejust.edu.eg .

٢. المعاهد العالية والأكاديميات الخاصة

يسيطر القطاع الخاص حاليا على التعليم في المعاهد العليا (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٧-٢٠٠٨) إذ انخفض عدد المعاهد الحكومية بعد أن تحوَّل معظمها إلى كليات جامعية وضُمَّت إلى الجامعات. ويلتحق بهذه المعاهد الطلاب الحاصلون على الشهادة الثانوية العامة أو دبلوم المدارس الثانوية الفنية أو ما يعادلها، بالإضافة إلى المعاهد العالية الخاصة ببعض مجالات الدراسات العليا.

وقد شهدت هذه المعاهد تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، ويوجد حاليا ١٢٣ معهدا عاليا خاصا و٣ معاهد دراسات عليا (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٠)، تتوزع على ١٨ محافظة، وهي بمصروفات.

تمنح هذه المعاهد درجة البكالوريوس في مجالات تخصصاتها، كما يمنح بعضها درجتي الماجستير والدكتوراه أيضا. وقد طور بعضها الدراسة، بحيث يمنح شهادة الدبلوم المتوسط بعد السنة الدراسية الثانية، وفي حال حصول الطالب على تقدير جيد، يمكنه مواصلة الدراسة حتى السنة الرابعة للحصول على البكالوريوس.

تتنوع تخصصات المعاهد العليا الخاصة بين الخدمة الاجتماعية، والزراعة، والهندسة والتكنولوجيا، واللغات، والاقتصاد والبيئة، والبصريات، والفنون التطبيقية، والإدارة والسكرتارية، والإعلام، ونظم المعلومات، وغيرها. وقد تم الإعلان مؤخرا عن إنشاء معاهد عليا وتكنولوجية خاصة في مختلف محافظات مصر، وذلك في إطار المخطط العام للتعليم العالي حتى عام ٢٠٢١ (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٧-٢٠٠٨).

وكانت وزارة التربية والتعليم تشرف على جميع معاهد التعليم العالي الخاصة بكل مستوياتها حتى أنشئت وزارة التعليم العالي عام ١٩٦١، فانتقلت إليها مهمة منح التراخيص لإنشاء تلك المعاهد والإشراف عليها. ولهذه المعاهد مجلس أعلى يسمى "المجلس الأعلى لشؤون المعاهد" برئاسة وزير التعليم العالي يتولى رسم السياسة العامة للتعليم فيها، كما أن لكل معهد مجلس إدارة يتولى أموره (المطابع الأميرية ٢٠٠٨، ووزارة التعليم العالي، ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨).

يحدد وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى لشؤون المعاهد في نهاية كل عام جامعي عدد الطلاب الذين سوف يقبلون في كل معهد، ويكون ترشيح الطلاب للمعاهد عن طريق مكتب تنسيق القبول.

إضافة لذلك، بدأت فكرة إنشاء الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في جامعة الدول العربية عام ١٩٧٠ كأكاديمية إقليمية للتدريب على أعمال النقل البحري وضبط الملاحة والهندسة البحرية والراديو والإلكترونيات، بمساهمة من المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة والدول العربية. ووقَّعت الدول العربية اتفاقية إنشائها عام ١٩٧٤، ثم قرر وزراء النقل العرب عام ١٩٨٩ أن تعمل الأكاديمية بسياسة التمويل الذاتي اعتبارا من ١٩٩٠، كما وافق مجلس الجامعة العربية على تعديل اتفاقية إنشاء الأكاديمية عام ٢٠٠٠، وتوسيع المسارات التعليمية فيها بما يتفق وحاجة الوطن العربي في مجالات النقل البحري والعلوم الإدارية والهندسة التطبيقية المتقدمة. وتضم الأكاديمية خمس كليات وخمسة معاهد متطورة تمنح درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في النقل البحري (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٧-٢٠٠٨).

٣. المعاهد المتوسطة الخاصة

تُعنى هذه المعاهد بتخريج الفنيين، وتمنحهم درجة الدبلوم بعد دراسة سنتين، وعددها ١١ معهدا، تقدم التخصصات: الفنية التجارية، والإدارة والسكرتارية، والخدمة الاجتماعية، والفنية الصناعية،

والري والمساحة، والإلكترونيات، والألمنيوم، والغزل والنسيج، ومواد البناء، والكيماويات، وغيرها. ويلاحظ انخفاض الطلب على هذه المعاهد نظرا لتفضيل الأهالي وسوق العمل الشهادات الجامعية والعليا (عمار، ٢٠٠٥).

وقد صدر قرار رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠٠٧ من وزيري الصحة والسكان والتعليم العالي بشأن لائحة "المعاهد الفنية الصحية"، اشترط أن يكون الطالب حاصلا على الثانوية العامة أو الثانوية الفنية كي يلتحق بها، وأن تكون مدة الدراسة عامين، بهدف إعداد الفنيين الصحيين المعاونين (للمعامل والأشعة وصناعة الأسنان والتمريض والتوليد وصيانة الأجهزة، إلخ.). ويعتمد وزيرا الصحة والسكان والتعليم العالي نتائج الامتحانات.

هذا بالإضافة إلى "الجامعة العمالية" في القاهرة، ولها ١١ فرعا في أماكن مختلفة من مصر. وقد بدأ إنشاؤها تباعا منذ عام ١٩٥٤ وحتى عام ٢٠٠٠، وتضم شعبا في: العلاقات الصناعية، والتنمية التكنولوجية، الإدارة والسكرتارية والحاسب الآلي، والخدمة الاجتماعية، بالإضافة إلى المعهد الفني للموضة شانير ساندیكال. وهي معاهد متوسطة، مدة الدراسة فيها سنتان بعد الثانوية العامة، تمنح من يجتازها بنجاح شهادة الدبلوم المتوسط، ما عدا شعبة التنمية التكنولوجية التي تمنح الدبلوم بعد دراسة سنتين وتسمح للحاصلين على تقدير جيد على الأقل أن يتابعوا الدراسة لسنتين إضافيتين للحصول على البكالوريوس.

رابعا: تطور أعداد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي

قبل ثورة ١٩٥٢، كان انتشار التعليم العالي محدودا نتيجةً لمحدودية التوسع بالتعليم الثانوي، لأن المصروفات في هذا التعليم حالت دون التحاق الكثير من الطلاب والطالبات به. وبعد الثورة، نما التعليم العالي من ٣٤ ألفًا عام ٥٢/ ١٩٥٣ إلى ١٥٢ ألفًا عام ٦٩/ ١٩٧٠ (أكثر من أربعة أضعاف)، كما زاد عدد الإناث من ٤ آلاف إلى ٧٢ ألفًا في هذه الفترة (حوالي ١٨ ضعفا)، كما أن مجانية التعليم العالي زادت أعداد المقبولين ١٧٪ بين عامي ٦٠/ ١٩٦١ و٦٥/ ١٩٦٦، وفتح ذلك فرص التعليم العالي أمام أبناء العمال والفلاحين والطبقة الوسطى الدنيا، وأدى إلى حراك اجتماعي غير مسبوق. وقد نما حجم الطلاب بشكل هائل في السبعينيات من القرن العشرين مع افتتاح الجامعات الإقليمية، ولكن أعداد المقبولين بدأت تتناقص في عام ٨٤/ ١٩٨٥، واستمر التناقص حتى عام ٩١/ ١٩٩٢ نتيجة للأزمة المالية التي شهدتها موارد الدولة. وفي عام ٩٢/ ١٩٩٣، حدث انفراج اقتصادي وبدأت تحديات العولمة تفرض نفسها، وبدأ الإعلان بأن التعليم أمن قومي، وبدأ البنك الدولي يعلن عن أهمية التعليم العالي ودوره في التنمية المستدامة، فتهيأت الأجواء لنمو التعليم الجامعي (عمار، ٢٠٠٥، ص ١٩٣-١٩٦).

وقد شهد التعليم العالي في مصر توسعا كميا كبيرا في السنوات الأخيرة، ولعب نظاما "الانتساب" و"التعليم المفتوح" دورا مهما في زيادة عدد المقيدين بالجامعات (زيتون، ٢٠٠٨).

ويتبين من الجدول (٣) أن إجمالي عدد الطلبة ارتفع من ٣٠٤,٢٣٣ طالبًا وطالبة عام ١٩٧٠ إلى ٤١٧,٧٠٨ عام ١٩٩٠، فإلى ٧١١,٥٠٤,٢ عام ٢٠٠٩، وارتفعت نسبة الإناث إلى إجمالي المسجلين من ٢٦.٥٪عام ١٩٧٠ إلى ٣٤.٥٪ عام ١٩٩٠، فإلى٤٦.٦٪ عام ٢٠٠٩.

وتتفاوت أعداد المقيدين بالجامعات الحكومية والخاصة بشكل كبير، حيث شكَّل طلاب الجامعات الحكومية والأزهر حوالي ٧٦٪ من المسجلين في المرحلة الجامعية الأولى عام ٢٠٠٩، واكثر من ٩٩٪ في الدراسات العليا في الجامعات المذكورة ، كما يتبين من الجدول رقم ٤ .

جدول ٣: تطور عدد الطلبة (كافة المؤسسات) وأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي في مصر ونسبة الإناث منهم بين ١٩٧٠ و ٢٠٠١- ٢٠٠٢

	الطلبة			أعضاء هيئة التدريس[١]		
	المجموع	الاناث	٪ الاناث	المجموع	الاناث	٪ الاناث
١٩٧٠ [٢]	٢٣٣,٣٠٤	٦١,٧٩٠	٢٦.٥	١٤,٢٥٠	–	–
١٩٨٠ [٣]	٦٦٣,٤١٨	٢٢٥,٥٦٢	٣٤.٠	–	–	–
١٩٩٠	٧٠٨,٤١٧	٢٤٤,٧٠٠	٣٤.٥	–	–	–
٢٠٠٨/٢٠٠٩ [٤]	٢,٥٠٤,٧١١	١,١٦٦,٠٧٧	٤٦.٦	٤٨,٧٢٨		

ومع الزيادة في أعداد الطلبة زاد عدد أعضاء هيئة التدريس، فارتفع عددهم من ١٤,٢٥٠ عام ١٩٧٠ إلى ٤٨,٧٢٨ عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، منهم ٣٢٪ إناث (جدول ٥) ومنهم٥.٩٣٪ بالجامعات الحكومية والأزهر (جدول ٦).

هذا، ويتفاوت توزيع أعضاء هيئة التدريس وفقا للتخصصات كما يتبين من الجدول ٧.

جدول ٤ : أعداد ونسب المقيدين بالتعليم العالي حسب المستوى التعليمي، والنوع الاجتماعي لعام ٢٠٠٩ [٥]

التصنيف	الأعداد/ النسب	المرحلة الجامعية الأولى			الدراسات العليا		
		ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الجامعات الحكومية	عدد	٧٦٠,٥٧١	٨١٥,٩٦٧	١,٥٧٦,٥٣٨	١٠٤,٦٣٥	٩٣,١٣٢	١٩٧,٧٦٧
	٪	٥٦.٨	٧٠.٠	٦٢.٩	٨٨.٨	٩٥.٨	٩٢.٠
جامعة الأزهر	عدد	٢٠٩,٧٥٨	١١٣,٠٧٨	٣٢٢,٨٣٦	١٢,٣٦٣	٣,٣٠٠	١٥,٦٦٣
	٪	١٥.٧	٩.٧	١٢.٩	١٠.٥	٣.٤	٧.٢
الكليات التكنولوجية	عدد	٦٧,٣٥٠	٤٦,٤٩١	١١٣,٨٤١	--	--	--
	٪	٥.٠	٤.٠	٤.٥	--	--	--
الجامعات الخاصة	عدد	٣٥,٢٩٦	٢١,٥٠٦	٥٦,٨٠٢	٤٤٠	٦١٦	١,٠٥٦
	٪	٢.٦	١.٨	٢.٣	٠.٤	٠.٦	٠.٥
المعاهد العليا الخاصة	عدد	٢٥٨,٠٦٧	١٥٢,٥٠١	٤١٠,٥٦٨	٣١٠	٢٤٢	٥٥٢
	٪	١٩.٣	١٣.١	١٦.٤	٠.٣	٠.٢	٠.٣
المعاهد المتوسطة الخاصة	عدد	٧,٥٩٢	١٦,٥٣٤	٢٤,١٢٦	--	--	--
	٪	٠.٦	١.٤	١.٠	--	--	--

(١) For 1970 (faculty): UNESCO Statistical Yearbook 1980, P.434 & for 1990: UNESCO Statistical Yearbook 1995, p. 3-246.

(٢) For 1970 (students): UNESCO Statistical Yearbook 1980, P.434

(٣) For 1980 & 1990: UNESCO Statistical Yearbook 1995, P.3-246

(٤) وزارة التعليم العالي، ٢٠١٠.

(٥) بناء على الأرقام الواردة في: وزارة التعليم العالي، ٢٠١٠، الصفحات: ١٣، ١٧، ١٨

المجموع	عدد	١,٣٣٨,٦٣٤	١,١٦٦,٠٧٧	٢,٥٠٤,٧١١	١١٧,٧٤٨	٩٧,٢٩٠	٢١٥,٠٣٨
	٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول ٥: أعداد ونسب أعضاء هيئة التدريس حسب النوع الاجتماعي عام ٢٠٠٩

النوع	ذكور	إناث	المجموع
عدد	٣٢,٩٩٥	١٥,٧٣٣	٤٨,٧٢٨
٪	٦٨	٣٢	١٠٠

جدول ٦: أعداد ونسب أعضاء هيئة التدريس حسب نوع المؤسسات عام ٢٠٠٩

التصنيف	العدد	٪
الجامعات الحكومية	٣٩,٢٢٥	٨٠.٥
جامعة الأزهر	٦,٣٥٣	١٣.٠
الكليات التكنولوجية	٦٩	٠.١
الجامعات الخاصة	١,١٦٣	٢.٤
المعاهد العليا الخاصة	١,٩٠٣	٣.٩
المعاهد المتوسطة الخاصة	١٥	٠.٠٣
المجموع	٤٨,٧٢٨	٩٩.٩

المصدر: وزارة التعليم العالي، ٢٠١٠، ص ٢٢ و٢٣.

جدول ٧: أعداد ونسب أعضاء هيئة التدريس حسب فئات التخصص عام ٢٠٠٩

فئات التخصص	عدد	٪
العلوم التربوية	٦,١٠٨	١٢.٥
العلوم الأساسية	٤,٦٩٧	٩.٦
العلوم الطبية	١٨,٥١٠	٣٨.٠
العلوم الهندسية	٤,٩٣٤	١٠.١
العلوم الثقافية والأدبية	٥,٦٣٢	١١.٦
الفنون	٩٥٠	٢.٠
العلوم الزراعية والبيطرية	٣,٨٢٠	٧.٨
العلوم الاجتماعية	٤,٠٧٧	٨.٤
المجموع	٤٨,٧٢٨	١٠٠

خامسا: العدالة وتكافؤ الفرص في التعليم العالي

١. التعليم العالي الحكومي

قبل ثورة ١٩٥٢، كان للأصول الطبقية والمنطقة الجغرافية تأثير كبير في تحديد فرص الالتحاق بالجامعة، فحظي أبناء الطبقات العليا وقاطنو المدن بفرص أفضل من غيرهم. ومنذ إنشاء جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة)، طُرحت قضية تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للجميع دون استثناء، وانتقد بعض المثقفين الاتجاهات الطبقية في التعليم، فبدأ قبول الفتيات مع بداية عهد الجامعة، إلا أن زيادة أعدادهن كانت تحصل ببطء.

ولم تنشئ جامعة فؤاد الأول مدينة جامعية خلال عشرين عاما بعد قيامها، مما شكل عقبة أمام

الطلاب من خارج القاهرة، واضطرت بعض الأسر للنزوح من أجل تعليم أبنائها، كما كان طلاب الأقاليم يتكدسون في أي مسكن يعثرون عليه. وفي عام ١٩٤٠، استأجرت الجامعة بعض المساكن للطالبات، كما افتتح أول سكن للطلاب البنين عام ١٩٤٩. وتلا ذلك إنشاء مساكن أخرى، إلاّ أن الطلب على الحجرات كان يفوق كثيرا المعروض منها.

وبعد ثورة ١٩٥٢، أصبح التعليم مفتوحا أمام كل مواطن وفقا لكفاءته بصرف النظر عن مكانته الاجتماعية أو قدراته المادية. فوسع ذلك الفرص أمام محدودي الدخل، وتضاعفت أعداد المسجلين في التعليم العالي، خاصة مع تطبيق نظام الانتساب في الكليات النظرية عام ١٩٥٣ -الذي سمح للطالب أن يدرس بمفرده ثم يحضر إلى الجامعة لتقديم امتحان نهاية العام فقط- بعد أن أصبح التعليم العالي مجانيا عام ١٩٦١. إلا أن الانحياز استمر للحضور خاصة في كليات "القمة". ففي عام ١٩٦٢، كان ٤٥٪ من طلاب العلوم، و٤٣٪ من طلاب الطب، و٤٠٪ من طلاب الهندسة من أبناء القاهرة، كما قُدِّر في الفترة ١٩٧١-١٩٧٣ أن ٧٢٪ من خريجي الهندسة جاؤوا من الشريحة السكانية العليا التي تضم ٣٪ من المصريين (ريد، ٢٠٠٧، ص ٣١٥). أما الأزهر، فقد كانت نخبويته طفيفة.

وقد نما معدل الالتحاق الخام في التعليم العالي فارتفع من حوالي ٤٪ في الخمسينيات، إلى ٨.٥٪ في الستينيات، وإلى حوالي ١٤٪ في السبعينيات، ثم إلى حوالي ١٦٪ في الثمانينيات (عمار، ٢٠٠٥، ص١٩٨). ثم ارتفع إلى٢٧.٦٪ عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٠، ص٧). إلا أن هذا المعدل بقي منخفضا مقارنة بالمعدلات العالمية حيث بلغ في كوريا الجنوبية مثلا ٩١٪، وفي الولايات المتحدة الأميركية ٨١.٨٪، وفي اليابان ٥٧.٣٪، وفي إسرائيل ٥٧.٤٪ (الأمين، ٢٠٠٨).

عام ٢٠٠٩ كانت نسبة الإناث لاتزال أقل من نسبة الذكور حيث بلغت ٤٦.٦٪ في المرحلة الجامعية الأولى، وهي تختلف بشكل واضح تبعا للتخصصات والنوع الاجتماعي. ونظرا لعدم توافر إحصاءات حديثة بهذا الشأن، نشير إلى بيانات وردت في دراسات سابقة، حيث بلغت نسبة الإناث إلى مجموع المسجلين في مصر عام ١٩٩٥ في التربية ٥٢٪، وفي الإنسانيات ٥١٪ في حين انخفضت إلى ٢٧٪ في العلوم الطبيعية والهندسية. كذلك، بينت بعض الدراسات انخفاض نسبة المتخرجات من الجامعات المصرية في الهندسة (١٦٪) وفي الإلكترونيات (٧٪) بسبب الاتجاهات الاجتماعية التي تميز بين الجنسين (حمود، ٢٠٠٨). كما تنخفض نسبة الإناث بشكل واضح في التخصصات العلمية والتكنولوجية، كما يتبين من الجدول ٨.

هذا، وما زال هناك تباين واضح في معدل الالتحاق الخام بين المحافظات، حيث بلغ ١٩.٥٪ في القاهرة عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ولكنه انخفض مثلا إلى ٢.٣٪ في كفر الشيخ، وإلى ٠.١٪ في مرسى مطروح، وينسحب هذا التباين على توزيع أعضاء هيئة التدريس (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٠، ص٧-٨، و٢٦).

من جهة أخرى، أدى التركيز في عمليات القبول في الجامعات المصرية على معيار وحيد هو مجموع الدرجات في امتحانات إتمام المرحلة الثانوية إلى التنافس الشديد بين الطلبة، وأدى إلى انتشار الدروس الخصوصية أملا في الحصول على المجاميع العالية التي تسمح بالالتحاق بالكليات المتميزة، بحيث أصبحت تلك الدروس بديلا عن نظام التعليم، ينشغل فيها المدرسون تطلعا لدعم مرتباتهم المنخفضة، وأصبحت الأسر المصرية تعاني من أعبائها المالية، فضلا عن القلق والتوتر الذي يجتاح جميع أفرادها عندما يكون لديها أبناء في المرحلة الثانوية. وقد قضت الدروس الخصوصية على مبدأ تكافؤ الفرص لأن أبناء الفئات القادرة ماديا هم الذين يمكنهم توظيف أكفأ المعلمين وتحمل الكلفة، ويحصلون

مقابل ذلك على إعداد جيد لاجتياز الامتحانات ولحصد الدرجات العالية للالتحاق بكليات "القمة".

جدول ٨: توزيع الطلبة على التخصصات المختلفة في التعليم العالي في مصر في عامي ١٩٧٦ و١٩٩٣ ونسب الإناث

التخصصات	١٩٧٦ (١)			١٩٩٣ (٢)		
	مجموع	إناث	٪ الإناث	مجموع	إناث	٪ الإناث
علوم التربية وإعداد المعلمين	٥٥,٢٦٩	١٩,٣١١	٣٤.٩	١١٠,١٣٤	٥٣,٣١٩	٤٨.٤
إنسانيات ودين	٥٥,٢٦٥	٢٦,١١٢	٤٧.٢	٩٨,٦٩٥	٤٩,٢٤٨	٤٩.٩
فنون جميلة وتطبيقية	٧,٧٥٧	٣,٠١٦	٣٨.٩	٨,٩٩٠	٤,٨٥٩	٥٤.٠
حقوق	٤٥,٤٧٩	٩,٦٣٧	٢١.٢	٧٩,٦٠١	٢١,٤٢٩	٢٦.٩
علوم اجتماعية وسلوكية	٧,٩٣٥	٣,٦٥٤	٤٦.٠	٩,٣٠١	٤,٠٠٨	٤٣.١
علوم اقتصادية وإدارية	١٠٢,٨٥١	٢٩,٩١٦	٢٩.١	١٣٧,١٨٨	٤٨,٤٧٩	٣٥.٣
إعلام وتوثيق	٤,٦٢٦	١,٩٨٦	٤٢.٩	١,١٣٧	٧٤٩	٦٥.٩
اقتصاد منزلي	٢,٠٢٥	٢,٠٢٥	١٠٠	٣,٥٠٧	٢,٦٢٨	٧٤.٩
تجارة خدمات	٣٥٦	١٦٦	٤٦.٦	٢,٦٨١	١,١٦٨	٤٣.٦
علوم طبيعية	١٦,٦٨٧	٥,٩١٣	٣٥.٤	٢٦,٦٠٢	١٠,٣٣٢	٤٣.٦
رياضيات وكومبيوتر	٦٥٠	٧٩	١٢.٢	٢,٣٣٣	٤٦٣	١٩.٨
طب وعلوم طبية	٥٢,١٩٣	١٥,٩٩٢	٣٠.٦	٥٤,٩٦٨	٢٣,٢٠١	٤٢.٢
هندسة	٥٨,٢٩٣	٩,٤١٠	١٦.٤	٤٤,٥٤٥	٨,٩٩٧	٢٠.٢
زراعة وصيد أسماك	٤٥,٥٩٦	١٠,٨٠٢	٢٣.٧	٢٩,٦٦٣	٨,٠٩٢	٢٧.٣
غير محدد	٦,٣٤٦	٢,٧٥٨	٤٣.٥	١٠,٨٠٠	٣,١٢٧	٢٩.٠
المجموع	٤٦٢,٣٢٨	١٤٠,٧٧٧	٣٠.٤	٦٢٠,١٤٥	٢٤٠,٠٩٩	٣٨.٧

كذلك، أصبح التدريس في بعض البرامج الدراسية في الجامعات الحكومية يتم بلغة أجنبية، خصوصا الإنجليزية، كعامل جذب للطلبة لأنها تشكل عاملا تنافسيا في عالم العمل، وشرطا للالتحاق بأهم الوظائف وأعلاها عائدا. ويتم التدريس في هذه البرامج في فصول عددها محدود، مع وجود تجهيزات غير موجودة في البرامج الأساسية، كمعمل حاسوب، وأجهزة تكييف. ويسدد الطلبة لهذه البرامج رسوما مرتفعة جدا تتجاوز قدرات الغالبية العظمى من السكان، رغم أن الدستور ينص على أن التعليم مجاني في مختلف مراحله. مما جعل الالتحاق بهذه البرامج قاصرا على الطلاب القادرين على دفع رسومها مقابل الحصول على شهاداتها، وهذا يعتبر التفافا على مجانية التعليم، ويخل بمبدأ تكافؤ الفرص لأنه يستبعد أبناء الفئات ذات الدخل المحدود، ويجعل التعليم "المتميز" يرتبط بالقدرة المالية وليس بالاستعداد الفكري للطالب، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلات التمييز الاجتماعي، وتعميق الانقسامات الفئوية في المجتمع (زيتون، ٢٠٠٥، والبرادعي والسيد، ٢٠٠٧، وصحيفة الوفد، ١٧/ ٩/ ٢٠٠٨، الأهرام، ٢٠٠٨، الجزء ٢).

٢. التعليم العالي الخاص

ترك انتشار الجامعات الخاصة في العقدين الأخيرين أثرا سلبيا على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، حيث تقبل الكليات الخاصة الطلاب الحاصلين على معدلات في الثانوية العامة أدنى بكثير من

(١) UNESCO Statistical Yearbook 1980, P.485.

(٢) UNESCO Statistical Yearbook, 1995, P.3-289.

معـدلات القبـول فـي الكليات المناظـرة في الجامعـات الحكومية. فعلى سـبيل المثـال، حدد مجلس الجامعـات الخاصـة عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ الحـد الأدنى للقبول في كليات الطـب الخاصة بـ ٩٠٪، وفي كليات طب الأسـنان والصيدلة الخاصة بـ ٨٠٪، وكانت هذه المعدلات أدنى بكثير من المعدلات التي تـم تحديدهـا للقبول في الكليات الحكوميـة المناظرة. ورغم أن قانون إنشـاء الجامعات الخاصة ينص على ألاّ يكون غرضها الأساسـي تحقيق الربح، فإن الواقع يشير إلى أن معظم الجامعات تقدِّم خدماتها بهـدف تحقيـق الربـح، وتتقاضى مصروفـات باهظة وصلت في بعـض كليات "القمة" إلـى حوالي ٥٠ ألـف جنيـه مصري (١٤٠ ,٧ دولار أميركي)، وهي تمثل ٥–١٠ أضعاف متوسـط دخل الفرد في مصر. ممـا يعنـي أن قلة من الأثريـاء ذوي القـدرات الأكاديمية المتواضعـة القادرين على تحمـل مصروفاتها يسـتفيدون من التخصصات "المرموقة". هذا بالإضافة إلـى التمييز الذي يعاني منه الخريجون في عالم العمـل وفقـا لنـوع الجامعة التي تخرجوا منهـا، حيث يسـتوعب الاقتصاد المصري الشـريحة العريضة مـن خريجـي الجامعات الخاصـة، مما يخلق ضغوطا نفسـية على الطلاب. هذا فضـلا عن تركز معظم الجامعات الخاصة في القاهرة الكبرى، مما يحرم الإناث في الأقاليم من الالتحاق بها، ويوسع الفجوة بيـن الجنسـين (زيتـون، ٢٠٠٥، وزيتـون، ٢٠٠٨، وجريدة العالم اليـوم، ٢/ ٨/ ٢٠٠٨ عـن الأهرام، ٢٠٠٨ الجـزء الثانـي). وكل هذا يتعارض مع مبدأ العدالة، وتبقـى الجامعات الخاصة في محيط الرأي العام مؤسسات للأثرياء تخترق مبدأ تكافؤ الفرص (عمَّار، ٢٠٠٥).

وتشـير البيانات التفصيلية التي أمكن الحصـول عليها عام ٩٩/ ٢٠٠٠ أن نصيب الإناث كان متدنيا فـي جامعتـي ٦ أكتوبر ومصـر للعلوم والتكنولوجيا، حيـث بلغت نسـبتهن ٢٩٪ و٢٥.٩٪ من مجموع المسـجلين علـى التوالـي، كمـا تفـاوت توزيعهـن حسـب التخصصـات، حيـث ارتفعت نسـبتهن في الدراسـات الإنسـانية مثلا إلى ٥٢.٩٪ و٧٧.٨٪ في الجامعتين المذكورتين علـى التوالي، وانخفضت إلى ١١.١٪ و٤.٥٪ على التوالي في العلوم الهندسـية. كما تبين أن نسـب الإناث في الجامعة الأميركية بالقاهرة تتفاوت تبعا للتخصص، ففي حين ارتفعت إلى ٧٤.٩٪ من مجموع المسـجلين في الدراسات الإنسانية، انخفضت إلى ٢٦.٧٪ في العلوم التطبيقية والهندسة (حمود، ٢٠٠٨).

سادسا: جودة التعليم العالي

١. جودة التعليم العالي الحكومي

يذكر ريد (٢٠٠٧) أنه، عقب ثورة ١٩٥٢ بوقت قصير، نُشرت دراستان حول الجامعات المصرية، الأولى "نحو جامعات أفضل" لعثمان أمين، حذرت من أن مستوى الجامعات أدنى كثيرا من المستويات الغربيـة لافتقارهـا إلى الطابـع العقلي والحريـة الأكاديميـة، وأن رحيل الأجانب المتميزين تسـبب في تدهـور الجامعـة لأن المصرييـن المعيَّنين حديثـا كانوا أقل كفـاءة وخبرة، وأن همّ الطـلاب المصريين اجتيـاز الامتحـان عن طريق الحفظ دون تعلـم التفكير النقدي. وقد اتفقت الدراسـة الثانية "تقرير لجنة التعليم العالي" إلى حد كبير مع الدراسـة الأولى، كما ركزت على قضية اسـتقلال الجامعة حيث كانت الجامعات المصرية تتمتع بقدر ضئيل جدا من الاستقلالية. واستمرت قائمة القصور تتوالى مع تكدَّس الطلاب في الجامعات. وقد أعد مدير جامعة كورنيل ضمن نشاط برنامج فولبرايت تقريرا عن مكتبات جامعـة القاهـرة، فبين أن أوضاعها سـيئة، وأن العاملين فيها لم يتلقوا أي تدريـب للعمل في المكتبات، وأن التنسيق منعدم بين مكتبة الجامعة الرئيسية ومكتبات الكليات المختلفة، وليس هناك فهرسة حقيقية، وميزانية المكتبات ضئيلة.

هـذا، وكانت جداول توزيع الدروس مكتظة بالمواد لا تسـمح للطلاب بمزاولة الأنشـطة الرياضية

والثقافية والاجتماعية التي تنمي شخصياتهم وتجعلهم يحيطون بمشكلات بلادهم وبالقضايا المعاصرة وتؤهلهم للعب دور إيجابي في تطوير مجتمعاتهم (الفقي، ١٩٦٦)، فضلا عن اكتظاظ الفصول بأعداد كبيرة، ونقص المخصصات المالية بشكل شديد، وغلبة أسلوب المحاضرة على التدريس، وانتشار ظاهرة الكتب المقررة والمذكرات، ولجوء الطلاب إلى مجرد حفظ المعلومات استعدادا للامتحانات، وهبوط الاستفادة من التطبيقات العملية، فضلا عن عدم وجود استراتيجية واضحة للبحث العلمي، وعدم التلاؤم مع خطط التنمية، ونقص التواصل مع الهيئات العلمية الدولية (أحمد، ١٩٩٤، وريد، ٢٠٠٧).

وقد أدى تطبيق نظامي الانتساب والتعليم المفتوح في الكليات النظرية والإنسانية إلى تخريج عدد كبير من المؤهلين في هذه المجالات بمعدلات تفوق حاجات التنمية، وتزيد عن فرص العمل المتوافرة فعلا (علي، ٢٠٠٥)، مما أدى إلى زيادة نسب البطالة والبطالة المقنعة بين خريجي هذه التخصصات، مقابل نقص في أعداد الخريجين من الدراسات العلمية.

وفي خمسينيات القرن الماضي، التزم جمال عبد الناصر بتوسيع النشاط البحثي وبتخصيص ١٪ من الناتج القومي الإجمالي للأبحاث العلمية، وأنشئت مراكز علمية وبحثية: "كالمجلس القومي للعلوم"، و"المركز القومي للبحوث" و"هيئة الطاقة النووية" و"المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية"، فسحبت تلك المراكز معظم العلماء الأكفاء من الجامعات، وأرهقت كاهل من تبقّى منهم بأعباء التدريس الثقيلة مع عدم كفاية الدعم البحثي.

وعندما افتتحت الجامعات في الأقاليم، انصب الاهتمام على التوسع الكمي، فزاد عدد الطلاب الملتحقين في حين كانت تلك الجامعات تعاني من ضعف التمويل وقلة الأساتذة، كما كانت منعزلة عن احتياجات المجتمع المعاصر، ومكدسة بالطلاب دون مجال للتواصل بينهم وبين الأساتذة. وقد أشارت دراسة أجريت عام ١٩٨٣ بإشراف اليونسكو أن في جامعة القاهرة ١٥٠ ألف طالب في حين أن مبانيها تكفي ٣٥ ألفا فقط، ويدرس في كلية الطب ١٧٠٠ طالب في مساحة تلائم ٢٠٠ طالب فقط؛ وكانت مصر تنفق ١٢ جنيها مصريا على كل طالب هندسة مقارنة بما قيمته ١٠٠٠ جنيه مصري في الولايات المتحدة الأميركية؛ وكانت مدة السنة الدراسية الفعلية تصل إلى ٢٠ أسبوعا فقط في حين يبلغ المعدل العالمي ٣٦ أسبوعا (عن: ريد، ٢٠٠٧، ص ٣٨١). هذا فضلا عن انخفاض رواتب أعضاء هيئة التدريس مما يضطرهم للعمل في وظائف إضافية ولا يجدون الوقت للبحث والتفوق؛ وتفتقر المعامل للمعدات، والمكتبات للكتب والدوريات الضرورية. ومع سياسة الانفتاح في السبعينيات، جذبت الأجور المرتفعة في الدول البترولية الأساتذة المصريين، فحُرِمت الجامعات المصرية من أعضاء هيئة التدريس المتميزين.

وهكذا، ورغم ما تحقق من تطور على صعيد التعليم العالي، خاصة فيما يتعلق بالتوسع الكمي وتنوع المؤسسات التعليمية، ماتزال الجامعات المصرية الحكومية تواجه تحديات عديدة: فأوضاع هذا التعليم ماتزال غير مُرضية، ولا تتناسب مع التطورات العالمية المتلاحقة، ولا مع احتياجات التنمية الراهنة. لقد أنشئت الجامَعات على عجل، وانتشرت برامج الدراسات العليا في جميع الجامعات الحكومية بصرف النظر عن توافر الإمكانيات المادية والبشرية والبنية الأساسية فيها. فجميع الجامعات الحكومية تعاني من محدودية الميزانية وعدم كفايتها لتلبية الاحتياجات الأساسية اللازمة للعملية التعليمية. ويبدو ذلك واضحا في أوضاع المكتبات والمعامل والأجهزة والمواد التعليمية، وغياب مستلزمات تشغيل الأجهزة، وضعف الصيانة، كما تعاني من الكثافة العالية في الفصول التي تتلازم مع

سـوء حالة المرافق والأجهزة في العديد من المؤسسـات، ومن ضعف التواصل بين الطلاب والأساتذة ، والمناهـج جامـدة وقديمة ولا تتلاءم مع التطورات المسـتجدة في مجالات العمـل، ومرتبطة بوجهة نظر واحدة يقدِّمها المحاضر الذي تشـكل مذكراته أسـاس التقييم. وأسـاليب التدريـس لاتزال تقليدية تعتمد على التلقين من قبلَ المحاضر والحفظ والاسترجاع من قبل الطلاب دون اهتمام يذكر بمهارات التعبير والتحليل والتفكيَر الناقد، وَتنمية القدرة على الوصول إلىَ المعلومات، ولم تتطور للاستفادة من التقدم التقني في مجال المعلومات والاتصالات. ويشير أرباب العمل إلى أنهم يحتاجون إلى خريجين يتمتعون، بالإضافة للمعرفة، بمهارات الاتصال، والعمل بروح الفريق، وحل المشكلات، والقدرة على التكيف (منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي ٢٠١٠).

ورغـم إدخال بعض التقنيات الحديثة إلى مؤسسـات التعليم العالي الحكومية، فإن مدى انتشـارها يختلف من جامعة لأخرى، ومن كلية أو قسـم إلى آخر في الجامعة الواحدة، ولم يتم إنشـاء شبكة تربط بيـن مختلف مؤسسـات التعليـم العالي ومراكز البحث العلمـي والمكتبات. ورغم وفـرة أعداد أعضاء هيئة التدريس، إلا أن الذين يتمتعون بقدرات متميزة ويتحمسون للبحث العلمي قلة قليلة، ويعانون من انخفاض مسـتوى رواتبهم التي لا تكفي لسـد احتياجاتهم الأساسـية ومستلزمات تطورهم المهني. كل ما تقدم سـاهم في تراجع مستوى جودة التعليم العالي الحكومي (عمار ٢٠٠٥، وعلي ٢٠٠٥، وزيتون ٢٠٠٥، وبـدران ونجيـب ٢٠٠٦، وزيتـون ٢٠٠٨، ومقـالات وتحقيقـات عديـدة في جزئـي الأهرام ٢٠٠٨، ومنظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي ٢٠١٠).

هذا فضلا عن انتشـار الدروس الخصوصية بشـكل متزايد في مرحلة التعليم العالي، التي بدأت في كليـات الطـب (بالرغم مـن أنه يلتحق بهـا الطلبة الحاصلون على أعلـى المجاميع في الشـهادة الثانوية وتتمتع بأدنى معدل للطلبة لكل عضو هيئة تدريس) وانتشرت تدريجيا في معظم التخصصات (زيتون، ٢٠٠٥). بالإضافـة إلـى انخفـاض مسـتوى تعليم اللغـة الثانية بشـكل عـام للتمكن مـن الانفتاح على المجتمع الدولي.

وقد تركز طلبة المرحلة الجامعية الأولى عام ٢٠٠٩ في العلوم التربوية والأدبية والاجتماعية معا بنسبة ٧٧.٦٪ فـي المرحلة الجامعية الأولى، تليها العلوم الهندسـية (١٠.٣٪)، فالطبية (٧.٢٪)، وأدناها في العلوم الأساسية (٢.١٪)؛ و في الدراسات العليا تركز الطلبة بنسبة ٤٥.٨٪ في العلوم الأولى، تليها في العلوم الطبية (٢٢.١٪)، في حين بلغت نسبتهم ٦.٧٪ في العلوم الأساسية، كما يتبين من الجدول ٩.

من جهة أخرى، ترتفع نسـبة الطلاب إلى الأسـتاذ الواحد في المؤسسـات الحكومية، بشـكل يبتعد عـن حـدود المعايير المقبولة دوليا خاصة في العلوم الاجتماعية والإنسـانية، حيث بلغت ١/٣١٣ عام ٢٠٠٩ فـي العلوم الاجتماعيـة، و١/٩٤ في العلوم الثقافية والأدبيـة، ولكنها انخفضت إلى ١/١١ في العلوم الطبية، وإلى ١/١٤ في العلوم الأساسـية، كما يتبين من الجدول ١٠ (بني الجدول اسـتنادا إلى الجدوليـن ٧ و٩). هـذا فضلا عـن ضعف البحث العلمـي بالجامعات الحكومية، والتدني الشـديد في موارده وفي قدرته على المنافسة في اقتصاد المعرفة العالمي، وانعدام التنسيق بين مؤسساته. فقد بلغت نسـبة الإنفـاق على البحـث والتنمية مـن الناتج القومي الإجمالـي عام ٢٠٠٥ في مصـر ٠.٢٪، مقابل ٢.٦٪ فـي كل مـن كوريـا الجنوبية وأمريـكا مثـلا (OECD & World Bank, 2010). وتسـعى الدولة لتنمية موارد البحث، حيث تم إنشاء صندوق لتمويل العلوم والتنمية التكنولوجية يوفر منحا تتراوح بين ٢٥٠–٥٠٠ ألف جنيه للمشـروع البحثي، كما بدأ صندوق آخر باسم تنمية البحوث والابتكار بالتعاون مـع الاتحـاد الأوروبـي بموازنة ٦٠ مليون يورو يتولـى رعاية المبتكرين في الجامعـات ومراكز البحث

العلمي (حديث مع وزير التعليم العالي في: الأهرام ٢٠٠٨، الجزء الأول، ص٧٢).

جدول ٩ : أعداد ونسب المقيدين بالتعليم العالي

حسب فئات التخصص والمستوى الجامعي لعام ٢٠٠٩ (١)

فئات التخصص	المرحلة الجامعية الأولى		الدراسات العليا		المجموع
	عدد	٪	عدد	٪	
العلوم التربوية	٢١١,٢٢٦	٤.٨	٤٩,٢٤٦	٢٢.٩	٢٦٠,٤٧٢
العلوم الأساسية	٥٢,٢٤١	٢.١	١٤,٤٢٦	٦.٧	٦٦,٦٦٧
العلوم الطبية	١٧٩,٤٦٦	٧.٢	٤٧,٥١١	٢٢.١	٢٢٦,٩٧٧
العلوم الهندسية	٢٥٨,١٩١	١٠.٣	١٩,٥٠٥	٩.١	٢٧٧,٦٩٦
العلوم الثقافية والأدبية	٥٠٥,٢٧٩	٢٠.٢	٢٤,١٨١	١١.٢	٥٢٩,٤٦٠
الفنون	١٤,٥٧١	٠.٦	٢,٩٢٠	١.٤	١٧,٤٩١
العلوم الزراعية والبيطرية	٥٤,٢٥٠	٢.٢	١٢,٦٥١	٥.٩	٦٦,٩٠١
العلوم الاجتماعية	١,٢٢٩,٤٨٧	٤٩.٠	٤٤,٥٩٨	٢٠.٧	١,٢٧٤,٠٨٥
المجموع	٢,٥٠٤,٧١١	١٠٠	٢١٥,٠٣٨	١٠٠	٢,٧١٩,٧٤٩

ويشكو التعليم الفني من عدم كفاية التمويل، ونقص المعلمين المدربين جيدا وانخفاض الرواتب المقدمة لهم، ونقص الموارد ومعدات التدريب الملائمة، مما يؤدي إلى تدني نوعيته. ويتبين من نتائج مسح خريجي المعاهد التكنولوجية المتوسطة أن ٥٣٪ من المشمولين بالدراسة أفادوا أن مهنتهم لا علاقة لها بالتدريب الذي حصلوا عليه في المعاهد، كما تُسجل معدلات بطالة مرتفعة بين خريجي هذه المعاهد التي لا تستجيب لاحتياجات سوق العمل (منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي، ٢٠١٠).

جدول ١٠ : نسب الطلاب إلى الأستاذ الواحد في التعليم العالي حسب فئات التخصص لعام ٢٠٠٩

فئات التخصص	عدد الطلاب	عدد أعضاء التدريس	عدد الطلاب إلى الأستاذ الواحد
العلوم التربوية	٢٦٠,٤٧٢	٦,١٠٨	٤٣
العلوم الأساسية	٦٦,٦٦٧	٤,٦٩٧	١٤
العلوم الطبية	٢٢٦,٩٧٧	١٨,٥١٠	١٢
العلوم الهندسية	٢٧٧,٦٩٦	٤,٩٣٤	٥٦
العلوم الثقافية والأدبية	٥٢٩,٤٦٠	٥,٦٣٢	٩٤
الفنون	١٧,٤٩١	٩٥٠	١٨
العلوم الزراعية والبيطرية	٦٦,٩٠١	٣,٨٢٠	١٨
العلوم الاجتماعية	١,٢٧٤,٠٨٥	٤,٠٧٧	٣١٣
المجموع	٢,٧١٩,٧٤٩	٤٨,٧٢٨	٥٦

وتعتبر استقلالية الجامعات عنصرا هاما من عناصر تحقيق جودة التعليم لأنها تضع الأساس لجعل هذه المؤسسات مجتمعا للفكر الحر والناقد، ويجعلها تضطلع بدور إيجابي في المجتمع. ومع ذلك، تفتقر الجامعات إلى الاستقلالية الإدارية والمالية، وتعاني من القيود المتعلقة بتعيين رؤساء الجامعات والعمداء، وعدم قدرة أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في اتخاذ القرارات، فضلا عن تأثر مؤسسات

(١) بناء على الأرقام الواردة في: وزارة التعليم العالي، ٢٠١٠، الصفحات: ١٤، ١٩، ولا يتوافر توزيع تفصيلي للطلبة حسب النوع الاجتماعي.

التعليـم العالي باعتبارات سياسـية أو أمنيـة، كما تفرض رقابة داخلية على البحث العلمي لمنع مناقشـة قضايا حساسـة قد تثير السـلطة او الرأي العام (زيتون ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، والأمين ٢٠٠٨، ومقالات عدة في جزءي الأهرام ٢٠٠٨). مما يتطلب إجراء تعديلات جوهرية على نظم الإشراف على التعليم العالي وإدارة جامعاته باتجاه المزيد من تفويض السـلطات للمسـؤولين الجامعيين ومزيد من إشراك المجتمع في تحمل المسؤولية (الأمين، ٢٠٠٩).

من جهة أخرى، ورغم زيادة الميزانيات، إلا أنها ليسـت كافية لتحقيق جودة التعليم. وتشـير بيانات وزارة التعليـم العالـي (٢٠١٠) أن نسـبة الإنفاق على التعليم العالي إلى جملـة الإنفاق العام انخفضت مـن حوالـي ١٣٪ عـام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلـى حوالـي ١٠٪ عـام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (وزارة التعليـم العالي ٢٠١٠، ص٣٣). وفـي عـام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، بلغ متوسـط الإنفاق على الطـالب الجامعي الواحد ٧٥٧ دولارا أمريكيا، وهو رقم متواضع جدا إذا ما قورن بما تنفقه جامعات الدول الأخرى (الأمين، ٢٠٠٩، ص١٨٦). مما يترك آثارا سلبية على نوعية التعليم المقدَّم.

٢. جودة التعليم العالي الخاص

تتميز بعض الجامعات الخاصة بتوافر إمكانيات لتوظيف الوسائل التكنولوجية في التعليم، وكذلك اسـتخدام التقييم الدوري للطلاب، ووجود بعض التخصصات الجديـدة مثل علم الزراعة الصحراوي وهندسـة التكنولوجيـا، وإقامة صـلات مع الجامعـات البريطانيـة أو الألمانية أو الأميركيـة وغيرها في مجال اعتماد مناهجها وشـهاداتها، وتدريب طلابها أو التبـادل العلمي والطلابي معها، ويُحمد لبعضها المزاوجـة بيـن النظرية والتطبيق العملي من خلال مشـاركة أصحـاب المصانع والمشـروعات القائمة بمحيطها في التدريبات العملية والممارسة الميدانية المرتبطة بتخصصات طلابها (عمار، ٢٠٠٥).

كمـا بدأت بتعيين أسـاتذة متفرغين للعمـل فيها، ويزداد عددهـم تدريجيا (الأهـرام ٢٠٠٨، الجزء الأول، ص٧٢).

وانخفـض عدد الطلبة للأسـتاذ الواحد عـام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ فـي كافة التخصصات فـي الجامعات الخاصـة، فبلـغ ١٦/ ١ فـي العلـوم الطبية والعلـوم الثقافيـة والأدبيـة، ودون ذلك في الفـروع الأخرى (Ministry of Higher Education, 2008, p.43).

ومع ذلك فإن نوعية التعليم في الجامعات والمعاهد العليا الخاصة ليست بأفضل من نوعية التعليم فـي الجامعات الحكومية، إذ إنها سـارعت، فور صدور قرارات إنشـائها، بفتح أبوابها للدراسـة قبل إن تستكمل الشروط والضمانات المطلوبة في القانون واللائحة التنفيذية. وقد ترتّب على ذلك ظهور كثير مـن المشـكلات، وصل بعضها إلـى القضاء في الاختصام بينهـا وبين النقابـات أو وزارة التعليم العالي (عمّار، ٢٠٠٥).

كما أنها تعتمد – بشـكل أساسـي – علـى أعضاء هيئة التدريس المنتدبيـن والمعارين من الجامعات الحكوميـة بسـبب نقـص عـدد أعضاء هيئـة التدريـس المعينين فيهـا عن ٣٠٪ الـذي نص عليـه القرار الجمهوري واللائحة التنفيذية. أما البحث العلمي، فلا يكاد يوجد له تجسيد إلا في قانون إنشائها (عمار ٢٠٠٥) ما عدا في الجامعة الأميركية . ولم تخفف الجامعات الخاصة العبء عن الجامعات الحكومية حيـث أنها تسـتوعب ٢.٣٪ فقط مـن طلبة الجامعات فـي المرحلة الجامعية الأولـى، و٠.٥٪ من طلبة الدراسات العليا (جدول ٤).

ولا تتميـز الجامعـات الخاصـة عن الجامعـات الحكومية فيما يتعلـق بالاسـتقلالية، إذ إنّها تخضع لإشراف الدولة من خلال المجلس الأعلى للجامعات الخاصة، كما تخضع لمشيئة مالكيها.

وفي المعاهد الفنية والمهنية الخاصة، لم يولَ اهتمام يذكر بعناصر الجودة، ما عدا في قلة من المؤسسات ذات الرسوم الدراسية العالية. وتعاني هذه المؤسسات من تحصيل طلابها المتواضع، وضعف الكفاءة العلمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس وضعف دوافعهم نظرا لانخفاض رواتبهم، والمناهج قديمة ويطغى فيها الجانب النظري على حساب الخبرة العملية والتطبيقية (زيتون، ٢٠٠٨).

سابعا: مشاريع إصلاح التعليم العالي في مصر

بُذلت جهود واضحة في السنوات الأخيرة لمعالجة مشكلات التعليم العالي ولضمان جودته والارتقاء بها. وقد بدأت وزارة التعليم العالي بتطوير التعليم الهندسي والفني خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٨ بتمويل من البنك الدولي. وفي المؤتمر القومي للتعليم العالي عام ٢٠٠٠ تمت صياغة استراتيجية لتطوير التعليم العالي حتى عام ٢٠١٧ تضمنت ٢٥ مشروعا (عمار، ٢٠٠٥). وفي عام ٢٠٠٢ ، أطلقت مشروع تطوير التعليم العالي (Higher Education Enhancement Project = HEEP) لتحسين جودة وكفاءة النظام، وتم تجميع المشاريع المقترحة في ستة مشاريع ذات أولوية ، بدأ تنفيذها كمرحلة أولى خلال الخطة الخمسية للدولة ٢٠٠٢-٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٤، تم تعديل أولويات الاستراتيجية بإضافة محورين آخرين (مهدي، ٢٠٠٨).

وقد صدر في عام ٢٠٠٦ القانون رقم ٨٢ بإنشاء "الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد"، تتبع رئيس مجلس الوزراء، بهدف ضمان جودة التعليم: والتأكد من استيفاء المؤسسات التعليمية (جامعة، كلية، معهد، مدرسة، حكومية أو خاصة) جودة جميع عناصر العملية التعليمية من مبان وتسهيلات ومناهج وطلاب ومعلمين وأساتذة وأنشطة، واعتمادها: بإقرار الهيئة استيفاء المؤسسة التعليمية مستوى معينا من المعايير القياسية التي تضعها اللجان المتخصصة استرشادا بالمعايير الدولية وبما لا يتعارض مع الذاتية الثقافية للأمة. تنسق الهيئة مع المؤسسات التعليمية وتدعم قدراتها للقيام بالتقويم الذاتي، وتضع الأسس والآليات الاسترشادية لقيامها بهذا التقويم، وتضع أسس وقواعد وإجراءات الرقابة والمتابعة الدورية للاعتماد والمراجعة والتطوير المستمر لها في ضوء المتغيرات التربوية والعلمية، وتنفذ تقويما شاملا للمؤسسات التعليمية وبرامجها طبقا للمعايير القياسية والمعتمدة لكل مرحلة تعليمية، وتُعد تقارير التقويم والاعتماد، وتصدر شهادات الاعتماد وتجددها، أو توقفها وتلغيها في حالة عدم استيفاء الحد الأدنى من شروط الاعتماد. وتلتزم المؤسسات التعليمية بالتقدم للحصول على شهادة الاعتماد. فإذا لم تتقدم أو أسفرت عملية التقويم عن عدم استيفائها المعايير المعتمدة، يكون للوزير المختص اتخاذ التدابير المناسبة لتصحيح أوضاعها (المطابع الأميرية، [1] ٢٠٠٨).

وتستند جودة التعليم على التقويم الذاتي والخارجي، وعلى سياسة فعالة لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس وتطوير مهاراتهم، وحفزهم على الابتكار والتميز بالبحث العلمي (Ministry of Higher Education, 2008, a&b).

وقد قامت الهيئة بمشروعات عدة بتمويل من البنك الدولي، كتدريب مكثف لأكثر من ٥٠٠ أخصائي في وقت قصير نسبيا، وإعداد المعايير الأكاديمية القومية القياسية لعدة مجالات دراسية، وإعداد وثائق وأدلة ضمان الجودة، وماتزال هناك أعمال مهمة يتعين أداؤها للارتقاء بجودة التعليم وفعاليته. وقد تم وضع مخطط عام حتى عام ٢٠٢٢ يستشرف حجم الطلب على التعليم العالي وتوزيع مؤسساته جغرافيا ونوعيا (وزارة التعليم العالي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ومنظمة التعاون والتنمية والبنك

(١) راجع أيضا: http://www.heep2.edu.eg

الدولي، [١] ٢٠١٠).

ومن المرجح أن نقص تمويل التعليم العالي سوف يكون أبرز التحديات التي تواجه مشاريع الإصلاح لأنه ضروري لتوفير احتياجات البنى التحتية المختلفة، ولرفع رواتب هيئة التدريس، ولتأمين ما يلزم من متطلبات أخرى لإصلاح التعليم والبحث العلمي. ويضاعف من حدة المشكلة الزيادة الضخمة في أعداد الراغبين في التعليم، هذا بالإضافة إلى الافتقار إلى الاستقلالية الإدارية والمالية، وإلى الحرية الأكاديمية، مما يعرقل البحث والابتكار، ويجعل التعليم عاجزا عن مواكبة التطورات العالمية وعن تلبية احتياجات التنمية.

خلاصة

عرف التعليم العالي في مصر–على امتداد تاريخه الطويل– فترات ازدهار، كما عانى من فترات ضعف وتدهور. وقد تراكمت عليه الكثير من المشكلات، خاصة في سنواته الأخيرة، التي تتطلب جهودا كبيرة للتغلب عليها.

إن التحدي الذي يواجه التعليم العالي المصري حاليا هو الارتقاء بنوعية التعليم. فهو يحتاج إلى إصلاح جوهري لتحسين قدراته التنافسية في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، وإلى توفير الخدمات التعليمية على نحو مناسب لعدد متزايد ومتنوع من الطلاب، وإلى تحقيق العدالة بين الجنسين والطبقات الاجتماعية والأقاليم المختلفة. وهذا يتطلب الحد من الاختلالات الناشئة عن التفاوتات الاجتماعية في فرص التعليم، كما يتطلب تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والموظفين، وتحديث المناهج ومعالجة أوجه القصور في المخرجات مقارنة مع احتياجات سوق العمل بزيادة التعاون مع أرباب العمل والهيئات المهنية في تصميم وتطوير البرامج التعليمية، وتحسين جودة ومكانة التعليم الفني والمهني، وتطوير القدرات البحثية الجامعية وتوفير الحوافز القيِّمة للأساتذة للمشاركة في البحث والتنمية والابتكار، كما يحتاج إلى استراتيجية تمويل مستدامة بزيادة الاستثمارات العامة وتنويع إيرادات المؤسسات من خلال إبرام عقود الاستشارات والأبحاث مع المؤسسات الأخرى، وتقديم الوقفيات والهبات والمنح حتى يتمكن من التوسع وتحسين جودته. بالإضافة إلى ضرورة التوسع في معايير القبول في التعليم العالي بحيث تهتم بمهارات التفكير ولا تتخذ من امتحانات إتمام الشهادة الثانوية أساسا وحيدا يتأثر بالظروف العائلية وبقدرة الوصول إلى الدروس الخصوصية؛ هذا بالإضافة إلى منح مؤسسات التعليم العالي مزيدا من الاستقلالية ماديا وإداريا، بحيث تتمتع بالمرونة الضرورية للاستجابة للاحتياجات المتنوعة في ظل ظروف تنافسية متغيرة (منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي، ٢٠١٠، و OECD & The World Bank, 2010).

و يبدو أن نافذة قد فُتحت: ففي الوقت الذي كثُرت فيه الشكوى من ضعف هذا التعليم ومن مستوى خريجيه، فاجأ طلابه وخريجوه العالم كله حين تصدروا عملية الثورة في ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، ورفضوا الأوضاع السائدة في المجتمع، وطالبوا بالتغيير، وفرضوه بطريقة سلمية متحضرة، مستخدمين في ذلك أحدث أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن المؤمل أن تنعكس آثار هذه الثورة إيجابيا على قطاع التعليم العالي من كافة جوانبه، إسوة بالقطاعات الأخرى، خاصة وأن تباشير ذلك بدأت تلوح بالأفق من خلال المظاهرات التي اجتاحت الجامعات الحكومية والخاصة مطالبة بالتغيير وباختيار القيادات الجامعية بالانتخاب وحل المجالس، وتحسين مستوى التعليم.

(١) راجع أيضا: http://www.egy-mhe.gov.eg/ و http://www.heep.edu.eg/arabic/heep-projects.htm و daleel2008 و http://www.heep2.edu.eg

المصادر والمراجع العربية:

أحمد، رؤوف عباس (١٩٩٤). **تاريخ جامعة القاهرة**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، عدد ٧٣.

أحمد، سعد مُرسي وسعيد اسماعيل علي (١٩٧٤). **تاريخ التربية والتعليم**. القاهرة: عالم الكتب.

الأمين، عدنان (٢٠٠٩). **التمويل واستقلالية الإدارة في التعليم العالي**، في: **التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية**، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ص ١٦٥-٢٣٥.

مؤسسة الفكر العربي (٢٠٠٨). التعليم العالي في البلدان العربية. في: الأمين، عدنان (باحث رئيسي)، **التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية** (ص. ص ١٣-٢٠٦). بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

الأهرام (٢٠٠٨). التعليم العالي. في: **التعليم وتكنولوجيا المعلومات (جزآن)**: الجزء الأول من ٢٠٠٨/١/١-٢٠٠٨/٦/٣٠، ص٦٩-٩٠، والجزء الثاني من ٢٠٠٨/٧/١-٢٠٠٨/١٢/٣١، ص٣٧-٥٧. القاهرة: مكتبة الأهرام للبحث العلمي (ملفات بحثية تحتوي على مقالات وتحقيقات نُشرت في الصحف).

بدران، شبل وكمال نجيب (٢٠٠٦). **التعليم الجامعي وتحديات المستقبل**. الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

البرادعي، منى وسامي السيد (تحرير) (٢٠٠٧). **رؤى تطوير التعليم العالي في مصر**. جامعة القاهرة: كتاب منتدى التعليم العالي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

البيلي، سهير حسين (٢٠٠٢). **الجامعة الأميركية بالقاهرة، دراسة وثائقية منذ النشأة حتى ١٩٨٠**. المنيا: دار الفرحة.

حمود، رفيقة سليم (٢٠٠٨). **تعليم الإناث في الدول العربية**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

ريد، دونالد مالكوم (٢٠٠٧). **دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة**. القاهرة: مكتبة الأسرة.

زيتون، محيا (٢٠٠٥). **التعليم العالي في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

زيتون، محيا (٢٠٠٨). رؤية للتعليم العالي في مصر من منظور الجودة والعدالة. في: علا الخوجة (محررة)، **قضية التعليم في مصر: العائد الاقتصادي والاجتماعي** (ص. ص. : ٢٩-٧). القاهرة: شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب.

عبد الكريم، أحمد عزت (١٩٣٨). **تاريخ التعليم في عصر محمد علي**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

عبد الكريم، أحمد عزت (١٩٤٥). **تاريخ التعليم في مصر من نهاية حكم محمد علي إلى أوائل حكم توفيق**، الجزء الأول: **عصر عباس وسعيد ١٨٤٨-١٨٦٣**، الجزء الثاني: **عصر اسماعيل والسنوات المتصلة به من حكم توفيق ١٨٦٣-١٨٨٢**. القاهرة: مطبعة النصر.

علي، سعيد اسماعيل (١٩٩٥). **التعليم في مصر**. القاهرة: دار الهلال.

علي، سعيد اسماعيل (٢٠٠٥). التعليم العالي والبحث العلمي. في: سعيد اسماعيل علي، **التعليم في ظلال ثورة يوليو ١٩٥٢** (ص. ص:٢٨١-٣٥٥). القاهرة: عالم الكتب.

عمّار، حامد (٢٠٠٥). **السياق التاريخي لتطوير التعليم المصري، مشاهد من الماضي والحاضر والمستقبل**. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.

عنان، محمد عبد الله (١٩٥٨). **تاريخ الجامع الأزهر**. الطبعة الثانية. القاهرة: مؤسسة الخانجي.
الفقي، حسن (١٩٦٦). **التاريخ الثقافي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة في القرن التاسع عشر والعشرين**. القاهرة: دار النهضة العربية.
المطابع الأميرية (٢٠٠٨). **قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة ولائحته الصادرة بقرار وزير التعليم العالي رقم ١٠٨٨ لسنة ١٩٨٧ ولائحة المعاهد الفنية الصحية الصادرة بقرار وزيري التعليم العالي والصحة رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠٠٧**. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
المطابع الأميرية (٢٠٠٩). **قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقا لآخر التعديلات**. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي (٢٠١٠). **مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر**. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي.
مهدي، محسن (٢٠٠٨). **فلسفة إصلاح التعليم العالي في مصر**. في: علا الخوجة (محررة)، **قضية التعليم في مصر: العائد الاقتصادي والاجتماعي** (ص. ص. : ٢٧١-٢٨٥). القاهرة: شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب.
وزارة التعليم العالي (٢٠١٠). **التعليم العالي في مصر: حقائق وأرقام**. القاهرة: وحدة التخطيط الاستراتيجي، وزارة التعليم العالي.

المصادر والمراجع الأجنبية:

Cochran, Judith (1986). *Education in Egypt*. London: Croom Helm.

Heyworth-Dunne, Jess (1968). *An Introduction to The History of Education in Modern Egypt*. London: Frank Cass & co. LTD.

Hyde, Georgie D.M. (1978). *Education in Modern Egypt: Ideals and Realities.* London: Routledge & Kegan Paul.

Ministry of Higher Education (2008-a)36. *Higher Education in Egypt: Country Background Report*. Cairo: Strategic Planning Unit.

Ministry of Higher Education (2008-b)37. *Higher Education in Egypt: Country Background Report Summary*. Cairo: Strategic Planning Unit.

OECD & The World Bank (2010). *Reviews of National Policies for Education. Higher Education in Egypt*. OECD & The World Bank.

UNESCO (1980). *Statistical Yearbook 1980*. Paris: UNESCO.

UNESCO (1995). *Statistical Yearbook 1980*. Paris: UNESCO.

المواقع الالكترونية:

http//:www.egy.mhe.gov.eg/daleel2008, accessed October 4 & October 5, 2010.

http//:www.egy.mhe.gov.eg/private.asp, accessed October 4 & October 5, 2010.

http//www.egy.mhe.gov.eg/, accessed October 4 & October 5, 2010.

http//www.egy.mhe.gov.eg/private.asp, accessed October 4 & October 5, 2010.

http//www.ejust.edu.eg, accessed November 3, 2010.

http://portal.ufe.edu.eg/spip/Historique.html, accessed September 29, 2010.
http://www.acu.edu.eg, accessed September 30, 2010.
http://www.bue.edu.eg/daleel2008, accessed October 4 & October 5, 2010.
http://www.eelu.edu.eg, accessed September 29, 2010.
http://www.guc.edu.eg, accessed September 29 & November 3, 2010.
http://www.heep.edu.eg/arabic/heep-projects.htm, accessed September 29, 2010.
http://www.heep2.edu.eg, accessed September 29, 2010.
http://www.miuegypt.edu.eg, accessed September 29, 2010.
http://www.pua.edu.eg, accessed September 29, 2010.
http://www.su.edu.eg, accessed September 29, 2010.
http://www.usenghor-francophonie.org, accessed September 29, 2010.